وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي – تبسة
Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم التاريخ و علم الاثار
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

السياسة الفرنسية في مواجهة نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

إعداد الطلبة:
1- مناعي امال
2- حميدة سناء

إشراف الأستاذ
• أ\د شلالي عبد الوهاب

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حفظ الله بوبكر	استاذ تعليم عالي	رئيسيا
شلالي عبد الوهاب	استاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا
العابد زكريا	استاذ مساعد – أ –	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021 / 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿۞فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ۚ وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾

]النساء: 74] سورة: النساء

وعن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله □–

: مثل المجاهد في سبيل الله – والله أعلم بمن يجاهد في سبيله –

كمثل الصائم القائم، وتكفل الله للمجاهد في سبيله إن توفاه أن يدخله

الجنة أو يرجعه سالما مع أجر أو غنيمة .

أخرجه مسلم في صحيحه

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and social sciences
قسم التاريخ و الآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة) : منادي كمال

المعد للمذكرة المعنونة بـ :

السياسة الفرنسية تجاه مواجهة حركة الحرية الوطنية 1954 - 1962

المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.

بعد اطلاعي على القرار الوزاري رقم 933 و المؤرخ في 28 جويلية 2016 و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية و مكافحتها ، لا سيما المادة 07 و 35 منه أتعهد بتحمل المسؤولية القانونية و العلمية عن هذا العمل و اشيد بخلوه من انتحال أعمال الغير و اقتباس غير منسوب لصاحبه و ترجمة دون ذكر المصدر و وضع وثائق ارشيفية أو اشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة لمصدرها أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم و عليه امضي هذا التعهد.

تبسة في 2022/05/24
أقر و أتعهد بما ورد أعلاه
التوقيع و البصمة

المجلس الشعبي البلدي
بتاريخ: 24 ماي 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي، تبسة
Larbi Tebessi University, Tebessa

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and social sciences
قسم التاريخ و الآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة) : حميدة سناء
المعد للمذكرة المعنونة بـ :
السياسة الفرنسية في مواجهة نشاط الزاوية الرحمانية 1945-1974
.....

المكلفة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.
بعد اطلاعي على القرار الوزاري رقم 933 و المؤرخ في 28 جويلية 2016 و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية و مكافحتها ، لا سيما المادة 07 و 35 منه أتعهد بتحمل المسؤولية القانونية و العلمية عن هذا العمل و اشهد بخلوه من انتحال أعمال الغير و اقتباس غير منسوب لصاحبه و ترجمة دون ذكر المصدر و وضع وثائق أرشيفية أو اشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة لمصدرها أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم و عليه امضي هذا التعهد.

تبسة في 2022.05.24
أقر و أتعهد بما ورد أعلاه
التوقيع و البصمة

المصادقة على إمضاء الأستاذة
بتاريخ: 2022

شكـر

الحمد لله رب العالمين ....على توفيقه

وبعد الحمد أستّهل بالشّكر الجزيل و التقدير و العرفان الى كل من قدم يد المساندة من قريب أو من بعيد و على رأسهم البرفيسور شلالي عبد الوهاب الذي تولى الإشراف على هذه المذكرة و على كل توجيهاته و ارشاداته و نصائحه, و الدكتور براكني عبد الباقي الذي كان سندا لنا في انجاز هذا العمل

كما لا يسعنا الا أنّ نتقدم بجزيل الشكر و الاحترام لأعضاء اللجنة المناقشة الاساتذة الكرام البرفيسور بوبكر حفظ الله والدكتور زكريا العابد

كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكر الى ادارة و اساتذة قسم التاريخ و عمال المكتبة.

و نتقدم بالشكر الكبير لعائلتنا الكرام في الوقوف معنا في انجاز هذا البحث و إكماله

إهداء

إلى من بلّغ الرّسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة, الى نبي الرّحمة و نور العالمين سيّدنا محمدّ صلى الله عليه وسلم.

إلـــى من خصّه بالهيبة و الوقار, إلـــى من علمنـــي العطاء دون انتظـار, الى من أحمـــل اسمه بكـــلّ افتخار إلـــى والـــدي العزيـــز.

الى معنى الحب و التّفاني, إلى بسّمة الحياة و سرّ الوجود, الى من كان دعائها سرّ نجاحي و حنانها بلّسم جراحي إلـــى أمـــي الحـبيبـــة.

إلى من حبهم يسري في عروقي و يلهج بذكراهم فوادي أختي خـــولة و إلـــى إخوتي إســـلام و عبد الغفـــور

إلى أجدادي رحمهم الله

الى كل من سقط من قلمي سهوا, أهـدي هذا العمل و أدعوا الله الإخلاص و القبول في القول و العمل.

آمـــال

إهداء

الحمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الانبياء و المرسلين

أهدي ثمرة جهدي الى من حق فيهما قوله:" وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا" 24

سورة الاسراء

الى من رباني صغيرة و صاحبني كبيرة الى من سهر على راحتي و مستقبلي الى قرة عيني و تاج رأسي أبي.

الى من كرست حياتها لتعليمي و وهبتني الثقة في نفسي الى أعظم جوهرة الى دواء قلبي و شفاء صدري أمي.

كما لا أنسى إخوتي و أخواتي و الى صديقاتي و الى كل من وقف معي و ساندني أهدي هذا الجهد المتواضع و أسل الله العلي القدير أن أنفع به و أن يكون خالصا لوجهه الكريم .

سناء

الملخص:

تعّد مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الاولى من عوامل ظهور النشاط السياسي بالجزائر, الذي عُرف نشاطه تحت مسميات مختلفة, الامر الذي جعل الحكومة الفرنسية تتخذ اجراءات ضّد الحركة الوطنية كحل الاحزاب الوطنية و ضّد الشعب بارتكاب مجازر ضّد الانسانية, هذا الاخير الذي كان نقطة انعطاف لمسار الحركة الوطنية, وعامل فعال في التحضير للعمل الثوري المسلح بإنشاء المنظمة الخاصة و الاستعداد لتفجير الثورة من خلال اجتماع 22 وثم اجتماع لجنة الستة وتفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954.

الكلمات المفتاحية: السياسة الفرنسية, الحركة الوطنية, تفجير الثورة, المنظمة الخاصة, الاحزاب الوطنية, مجازر 08 ماي1945

Abstract:

The participation of the Algerians in the first world war is one of the main factors that lead to the emergence of political activity in Algeria. It defined its activity under different names, which made the French government take measures against the national movement, such as dissolving the national parties and moving against the people by committing massacres and crimes against humanity. The latter was a turning point for the course of the national movement. It was necessary to prepare for armed revolutionary action by establishing the Special Organization and preparing to start the revolution through the twenty-two meeting and the meeting of the Six Committee after several crises that afflicted the party.

Keywords: French politics, the national movement, the revolution breakout, the special organization, national parties, massacres of May 8, 1945

الموضوع **الصفحة**

شكر وعرفان

إهداء

قائمة المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة **أ – و**

الفصل التمهيدي : نشاط الحركة الوطنية بين الحربين ورد فعل السلطات الفرنسية 1919- 1939

1): ظهور النشاط السياسي بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى. **08**

2) رد فعل السلطات الاستعمارية على النشاط السياسي الجزائري: **23**

الفصل الأول : إصلاحات حكومة ديغول أثناء الحرب العالمية الثانية ورد فعل الحركة الوطنية.

الفصل الأول: إصلاحات حكومة ديغول أثناء الحرب العالمية الثانية ورد فعل الحركة الوطنية **30**

المبحث الأول: تحركات فرحات عباس وجسه لنبض السلطات الفرنسية: **30**

المبحث الثاني: بيان فيفري 1943: **33**

المبحث الثالث: أمرية ديغول 1944: **35**

المبحث الرابع: رد فعل الحركة الوطنية على إصلاحات الفرنسية **40**

الفصل الثاني: نهاية الحرب العالمية الثانية وقمع الحركة الوطنية

المبحث الأول: عودة نشاط الحركة بعد نهاية الحرب **48**

1- مظاهرات الأول والثامن من ماي 1945: **48**

2- سير المظاهرات: **49**

المبحث الثاني: رد فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية على المظاهرات: **52**

1/- ضد الشعب: **52**

2/- ضّد الحركة الوطنية: **56**

المبحث الثالث :سياسة التهدئة و الإصلاحات الفرنسية **56**

1/- قانون العفو العام: **56**

2/- إعادة بناء الحركة الوطنية: **57**

4- الانتخابات 1948: **64**

الفصل الثالث :رد فعل الحركة الوطنية على السياسة الاستعمارية
المبحث الأول: بروز التيار الثوري في الحركة الوطنية **70**
المبحث الثاني: تكتل الحركة الوطنية من 1951 الى 1952: **77**
المبحث الثالث: تصدع الحركة الوطنية وبداية العمل الثوري **82**
1-أزمة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية **82**
الخاتمة **93**
قائمة المراجع **96**
الملاحق

قائـمة الرموز و المختصرات	
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
د.ت	دون سنة النشر
د.ب	دون بلد النشر
تر	ترجمة
ج	جزء
مج	مجلد
MTLD	Le Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques
UDMA	Union démocratique du manifeste algérien
PPa	Parti du peuple Algérien
L'OS	Organisation sucré
FLN	Front de libération nationale
ALN	Armée de libération nationale

مقدمة

مـقدمــة

التعريف بالموضوع:

عملت فرنسا منذ احتلالها للجزائر إلى تطبيق سياسة تعسفية تقوم على كبت الحريات, ومنع أي نشاط سياسي او ثقافي او اعلامي، كما حاولت القضاء على مقومات الشخصية الوطنية ومعالم الهوية الجزائرية، سعيا منها لدمج الجزائر بفرنسا للأبد، لكن الشعب الجزائري لم يرضخ لهذه السياسة وحاربها بكل الطرق والوسائل. فمع مطلع القرن العشرين بدأت تلوح في الجزائر بوادر نهضة فكرية و ثقافية, لتتحول تدريجيا بعد الحرب العالمية الأولى إلى نشاط سياسي حقيقي من خلال إنشاء الجمعيات و الأحزاب, وقد تزامن ذلك و الظرف الدولي آنذاك الذي ساهم و ساعد على تزايد الوعي الوطني وتطور العمل السياسي في الجزائر, و الذي تباينت فيه ردود الفعل الفرنسية اتجاه هذه المستجدات خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945.و قد امتزجت ردود الفعل الفرنسية بين سياسة الاغراء والمشاريع الاصلاحية الادماجية و محاولة كسب و استمالة مناضلي الحركة الوطنية انتهازها لمشاريع مختلفة كما لجئت أحيانا الى القمع و الاستبداد من خلال سياسة الاعتقالات التي طالت صوف الحركة الوطنية و اكبر دليل على ذلك مجازر 08 ماي 1945.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوعنا في معرفة السياسة التعسفية التي واجهت بها السلطات الفرنسية النشاط السياسي بالجزائر منذ منتصف الثلاثينات، حيث عملت على تضييق الحريات و القضاء على أي فكر تحرري أو وعي قومي, لتضمن استمرار الهيمنة الفرنسية على الجزائر, لكن الحركة الوطنية استطاعت ان تحقق التلاحم بين كافة طبقات الشعب الجزائري وتفتح أعينهم على شرعية مطالبهم الاستقلالية، وتحضرهم للقيام بالعمل الثوري.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع الى جملة من الاسباب الذاتية و الموضوعية وهي كالآتي:

- **الذاتية:**

- ✓ رغبة منّا في معرفة مظاهر السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر لاسيما في الجانب السياسي و كيف تصدت لنشاط الحركة الوطنية.
- ✓ رغبة منّا في إبراز مظاهر الاستراتيجية الفرنسية ضّد الحركة الوطنية.
- ✓ التعمق في معرفة التاريخ الوطّني السياسي خلال الحقبة الاستعمارية, و مدى مساهمته في نمو الروح الوطنية.

- **الموضوعية:**

- ✓ تحقيق المعرفة الحقّة حول السياسة الفرنسية ومواجهتها لنشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.
- ✓ إبراز تبلور الوعي الوطنّي جراء المجازر المرتكبة في الجزائر من قبل السلطات الفرنسية.

- إشكالية الموضوع:

عرفت الجزائر بعد الحرب العالمية الاوّلى بوادر حركة سياسية أصبحت مع الوقت أكثر نضجا و وعيا في مواجهة السياسة الاستعمارية الفرنسية, و إدراكا من فرنسا خطورة نشاط هذه الحركة عملت على مواجهتها منذ الوهلة الاولى بشتّى الطرق و الوسائل.

و منه نطرح الاشكالية التالية:

فيما تمثلت مظاهر السياسة الفرنسية لمواجهة نشاط الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية؟ و كيف انعكس ذلك على الحياة السياسية بالجزائر؟

تندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي العوامل التي ساهمت في تبلور الوعي السياسي بالجزائر في مطلع القرن العشرين؟
- ماهي انعكاسات الحرب العالمية الاوّلى على الساحة السياسية بالجزائر؟
- ماهي اصلاحات ديغول المنتهجة في الجزائر إبّان الحرب العالمية الثانية؟
- ماهو ردّ فعل الحركة الوطنية من الإصلاحات الديغولية؟
- ماهي مظاهر نشاط الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؟
- فيما تمثلت السياسة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية اتجاه الشعب و الحركة الوطنية؟
- كيف كان موقف الحركة الوطنية من السياسة الفرنسية؟

- خطة الموضوع :

للإجابة عن هذه الاشكالية و التساؤلات المذكورة أعلاه اتبعنا خطة بحث مكونة من مقدمة و فصل تمهيدي و 03 فصول رئيسية و خاتمة و ملاحق خادمة للموضوع.

تطرقنا في الفصل التمهيدي الى بداية النشاط السياسي بالجزائر, والعوامل المساعدة على ظهور هذا النشاط و كيف تصدت السلطات الاستعمارية الفرنسية له, أما فيما يخص الفصل الأول و المعنون ب: إصلاحات حكومة ديغول أثناء الحرب العالمية الثانية ورد فعل الحركة الوطنية. و المقسم الى أربعة مباحث, الأول تضمن تحركات

فرحات عباس, أما المبحث الثاني المتضمن بيان فيفري, ويليه مبحث ثالث تحت عنوان أمرية ديغول, وتطرقنا في المبحث الرابع إلى ردّ فعل الحركة الوطنية ضّد هذه الإصلاحات.في حين تضمن الفصل الثاني السياسة القمعية و الإغرائية ضّد الحركة الوطنية,و مظاهر نشاط الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية2.وفي الفصل الثالث و الأخير تطرقنا الى ردّ فعل الحركة الوطنية على السياسة الاستعمارية, من خلال التكتل السياسي ثم بداية الاعداد للعمل الثوري وتفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر1954.

- المناهج المتبعة:

من أجل تحقيق دراسة فعلية حقيقية للموضوع و الاجابة عن الاشكالية المطروحة و بناءا على الخطة المبينة أعلاه اعتمدنا على المناهج الآتية:

المنهج التاريخي الوصفي: وهو منهج البحث الأساسي لأنه يعتمد على وصف و سرد و تقدير الحقائق و عرضها وفق تسلسلها الزمني.

المنهج التحليلي: و الذي يستخدم في تحليل الأحداث و النتائجو تقدير المتغيرات, المتمثلة في عرض و تحليل السياسة الفرنسية المطبقة خلال الفترة المدروسة و بيان تأثيرها على مسار الحركة الوطنية.

المنهج الإحصائي: من خلال توظّيف بعض الإحصائيات الخاصّة بالقمع العسكري (القتلى, الجرحى) وكذلك القمع القضائي (الاعدام, السجن) خلال مجازر 08 ماي 1945.

نقد المصادر والمراجع:

و لتحقيق دراسة موضوعية تطلب منّا الرجوع الى مجموعة من المصادر و المراجع نذكر منها:

- **المصادر:**

- فرحات عباس: ليل الاستعمار الذي أعاننا في رصد تحركات فرحات عباس خلال الحرب العالمية الثانية.
- بن يوسف بن خدة: جذور أوّل نوفمبر 1954 الذي حدد المعالم الكبرى و تفاصيل قيام مظاهرات ماي 1945,
- علي كافي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946- 1962 الذي بيّن كيفية تشكّل الجبهة الجزائرية المشتركة للدفاع عن الحريات و احترامها.
- محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر 1954, الذي حددت من خلاله الآليات و الكيفيات المعتمدة في تفجير الثورة.

- **المراجع:**

- أبو القاسم سعد الله: حركة الوطنية الجزائرية بجزئه الثاني و الثالث, حيث قدم لنا معلومات حول عوامل ظهور النشاط السياسي بالجزائر و أمرية ديغول.
- محفوظ قداش: الحركة الوطنية الجزء الثاني حيث وضح لنا برنامج حركة أحباب البيان و الحرية.

- يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912_ 1948 الذي بيّن سياسة فرنسا المتمثلة في قانون العفو العام.

- صعوبات البحث:

لا يخلو أيّ بحث أو دراسة موضوعيّة من صعوبات وعراقيل تواجه الباحث الجاد نذكر منها:

- تعدد المراجع و تشابه المعلومات
- كثرة المادّة العلمية حول موضّوعنا مقابل تقيدينا بحجم محدد من الصفحات للموضوع.
- تباين الاحصائيّات بين المراجع خاصّة في عدد القتلى و الجرحى.
- ضيق الوقت
- قلة المادة الارشيفية

كل هذه الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذا الموضوع الاّ أننّا تجاوزنها بفضل الله تعالى, كما كان للأستاذ المشرف دوراً في التخفيف من هذه الصعوبات فله منا جزيل الشكر و الثناء.

الفصل التمهيدي:

نشاط الحركة الوطنية بين الحربين ورد فعل السلطات الفرنسية 1919- 1939

1ظهور النشاط السياسي بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى.

2 رد فعل السلطات الاستعمارية

1):ظهور النشاط السياسي بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى.

أ- عوامل ظهور النشاط السياسي:

***خارجيا:**

- المشاركة الجزائرية في الحرب العالمية الأولى بأعداد هائلة سواء كجنود في الجبهة أو عملا في المصانع الفرنسية, فالجزائريين كانوا مندمجين في الحرب و هذا الاندماج الذي وقع بينهم و بين الفرنسيين أكسبهم أفكار جديدة, كالمساواة الذي كانوا قد سمعوا عن مبدأ المساواة و لكنهم لم يمارسوه و بحكم هذا الاحتكاك فقد شاهدوا ممارسته بين المواطنين الفرنسيين و الاوروبيين أنفسهم. أما عن تجاربهم العديدة في الحرب, فالحرب جعلتهم يدركون تمام الادراك أنهم شاركوا في انتصار فرنسا و الحلفاء. ضّف الى كل هذا تعلمهم لغّات مختلفة, فكل هذه المكتسبات كان لها الاثر البالغ في إحداث طفرة في مورثات عقول الجزائريين.[1]
- ظهور أحداث متعددة في العالم الإسلامي –الحرب الليبية الإيطالية والثورة المصرية–, فقد كان لهذه الأحداث الأثر الواضح في تشكل الوعي السياسي لدى الجزائريين خاصّة بعد عودة المثقفين الجزائريين[2].

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900–1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992، ص 284–285.

[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 –1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006، ص.362

- الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 و ما حملته من تأثير بالفكر الاشتراكي, كما اعتبر المفكرون أنه لا يمكن أنّ تتحقق النهضة العربيّة دون معرفة مبادئ المساواة و العدالة الاجتماعيّة و تحقيق الاستقلال و التخلص من الهيمنة الاستعمارية.[1]
- مبادئ ويلسون –أهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها–كما عبر عنها ويلسون[2]{نطالب بالحرية والاستقلال}و انشاء عصبة الأمم.[3]
- حركة الإصلاح الديني في الشرق الإسلامي بزعامة جمال الدين الأفغاني[4]
- فتح باب الهجرة بإصدار مرسوم 1914/07/15 لحاجة فرنسا لليد العاملة, وضمهم لجبهات القتال حيث كتب فرحات عباس في ذلك قائلا:{إنالأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على رجال, فقد كانت نتائج الحرب الكبرى أن تعرف الجزائريون على فرنسا أثناء كفاحهم عنها حتى بدأت لهم كأنها أرض الكفاح.}[5]

---

[1] – المرجع السابق, ص.362.

[2] –وورد ويلسون مان Woordrow Wilson Mann: هو سياسي أمريكي, ولد في 13 نوفمبر1916 في ليتل روك في الولايات المتحدة, نشط حزبيا في حزب الديمقراطي, كما شغل منصب الرئاسة ليصبح الرئيس الثامن و العشرون للولايات المتحدة. للمزيد أنظر: نجلاء محمد بدر الدين دياب, السياسة الداخلية و الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد ودروو ويلسون 1913–1921, مذكرة ماجستير في الادب فرع التاريخ الحديث, جامعة عين الشمس, 2016, ص. 6.

[3] – جمال قنّان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، الجزائر، 1985، ص.177.

[4] – بشير بلاح، المرجع السابق،ص.362.

[5] – عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين 1919–1939، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص.16.

***داخليا:**

- سياسة الإبادة المطبقة ضد الشعب الجزائري بعد فقدان سيادته وضياع حقوقه الأساسية.
- فرض القوانين الاستثنائية الزجرية كقانون كريميو 1871التجنيد الإجباري 1912و[1].
- تطبيق سياسة التنصير ومحاولة القضاء على الدين الإسلامي والعقيدة الإسلامية[2].

-إصلاحات 04 فيفري 1919:

تعتبر سنة 1919 سنة بارزة في تاريخ الاستعمار في الجزائر ففي هذه السنة صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين,وهو القانون المعروف باسم قانون فيفري 1919 قام بإصداره البرلمان الفرنسي تحت دفع وإلحاح من كليمانصو[3], وهو رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت و كذا بعض المعتدلين من النواب, الذين اعتقدوا أنه بهذا التعديل الخفيف الذي أدخلوه على وضعية بعض الشرائح من الجزائريين كانوا قد كفاؤهم على مساهمتهم و جهدهم في الحرب في صفوف القوات الفرنسية.[4]

---

[1] – الوناس الحواس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر،2012، ص- ص. 13-14.

[2] – علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضّد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر الى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، لبنان، دس، ص.683.

[3]– **جورج كليمانصو**: من مواليد 1841 شغل منصب وزير حرب ورئيس مجلس النواب 1917 وشارك في متمر الصلح 1919، ويعتبر من كبار الاستعماريين وتوفي سنة 1929 للمزيد أنظر: محمد إبراهيم جندلي، مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها بعنابة 1919-1954، مطبعة المعارف، الجزائر، 2008، ص.169.

[4] – جمال قنّان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار، مج4، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص199.

و قد نصّ قانون 04 فيفري 1919 على الإصلاحات التالية:

- الغاء قانون الغابات الذي كان بدوره يمنع حق الرعي في الغابات ويفرض على الناس حراستها مجانا, ودفع الغرامة الجماعية عليهم إذا ما حدث فيها حريق مهما كان السبب.
- السماح لبعض المثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية[1].
- الغاء الضريبة العربية المفروضة على الجزائريين وفرض ضريبة عامة متساوية مع الفرنسيين.
- منح حق الانتخابات و الترشح لكل جزائري بحيث يكون مستوفي للشروط التالية:
- تأديته للخدمة العسكرية أو مالك للأرض أو يكون موظف أز تاجر أو حامل لشهادة تعليم متوسط أو عليا, و تكون الادارة الفرنسية المسؤولة على قوائم الناخبين[2].
- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الخاصة وأراضي القبائل المشاعة[3], ولكن كل هذه الإصلاحات لا قيمة لها إلى جانب المجهودات و التضحيات الكبيرة التي قدمتها الجزائر من أجل فرنسا خلال الحرب, حيث كانوا من خلالها يتوقعون أن يرقى الجزائريون إلى مرتبة المواطنة الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين و لهذا لم يرحبوا بها فأقدمت السلطات الاستعمارية بالقيام بإجراءات

---

[1] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948، ويليه الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال 03 وثائق جزائرية، ط خ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص. 32.

[2] جمال قنّان, المرجع السابق, ص. 199

[3] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.33

خاصّة ضدّ الأمير خالد عند عودته إلى الجزائر فأحالته على التقاعد و ذلك استجابة لرغبة المستوطنين الأوروبيين و ذلك لتضايقهم من مطالب حركته[1].

ب _ ظهور النشاط السياسي بالجزائر:

***حركة الأمير خالد 1919:**

لقد كان المجتمع الجزائري يعيش ظروفا قاسية جراء القوانين التعسفية المطبقة من قبل الإدارة الفرنسية في تلك الأثناء, كقانون التجنيد الإجباري 03 فبراير 1912, و رفض فرنسا منح المساواة بين الجزائريين و المعمرين الأوروبيين في الحقوق السياسية و المدنية, كان الأمير خالد[2] قد خرج نهائيا من صفوف الجيش الفرنسي 1919 واستقر بمدينة الجزائر. وكان يلاحظ الاستبداد المسلط على الجزائريين مما دفعه إلى تكريس حياته للنضال السياسي آملا في استرجاع حقوق شعب سلبت منه ابسط متطلبات الحياة فتخذ خالد من مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الاولى إلى جانب فرنسا وسيلة لمطالبة الحكومة الفرنسية بضرورة احترام الحريات الشخصية لشعب الجزائري المعلن عنها بلسان رئيس وزرائها كليمانصو[3].

في الوقت ذاته كانت منتشرة في أوساط المستعمرات مبادئ ويلسون المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها وعند انعقاد مؤتمر فرساي بفرنسا 1919رأى الأمير خالد

---

[1] جمال قنّان, المرجع السابق, ص –ص. 199–200

[2] – الأمير خالد الهاشمي: حفيد الأمير الأمير القادر ولد بدمشق يوم 1875/02/20 حيث قضى طفولته ثم عاد الى الجزائر رفقة عائلته وكان عمره آنذاك 17 عام، تحصل على البكالوريا 1892، التحق بكلية سان سير الحربية وغادرها 1895، نفي من باريس الى مصر سنة 1924، توفي 1936 للمزيد أنظر: بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، ط2، دار النفائس، بيروت، 1948، ص.10

[3] عمار عمورة، نبيل داودة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، الجزائر عامة، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2008، ص.300

عرض القضية الجزائرية على الرئيس الأمريكي ويلسون فكانت البداية بالإعداد والتنظيم لاجتماع شعبي من أجل تحرير العريضة موقعة من قبل المشتركين في هذه العريضة بيّن فيها الحالة المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري و مبرزاً بشاعة السلطات الاستعمارية الفرنسية كما طالب باستقلال الجزائر في اطار مبادئ ويلسون المعلن عنها, وإدخالها تحت رعاية عصبة الأمم[1].

ضّف الى ذلك زيارة الأمير خالد لفرنسا سنة 1920 من أجل منع العمل بقانون الانديجينيا والمطالبة من الرئيس الفرنسي ميلليرانMillerand سنة 1922 بمنح الجزائريين حق انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي[2].

ونظرا لنشاط الأمير الدؤوب من أجل الشعب الجزائري فقد وجدت أفكاره صدى كبير لدى الجماهير والمثقفين مساندين إياه في نضاله ضّد المستعمر الغاشم وهذا الالتفاف سمح له بالفوز بالانتخابات البلدية في سبتمبر 1919 حيث كان برنامجه رافضا للتجنيس وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تنظر اليه بعدم الارتياح وبداية الضغط عليه, فاتهمت حركة الشبان الجزائريين التي كان يتزعمها خالد بالحزب الوطني الديني, حيث نجده استقال في أكتوبر 1920 لينتخب من جديد رفقة أنصاره في جانفي1921,ليقدم استقالته من جديد في 02 ماي 1921, و بالإلحاح عليه من طرف انصاره رشح نفسه في الانتخابات الولائية وفاز بها في جويليةّ1921[3]

[1] – نور الدين ثينو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 2015، ص.155

[2] عمار عمورة, نبيل داودة, المرجع السابق, ص.301

[3] – المرجع نفسه، ص.301

واصل خالد نضاله بتأسيس جريدة الاقدام في 10 سبتمبر 1920 والتي كانت تصدر باللغّتين العربية والفرنسية, و أيضا قيامه بحملة حقيقية في مجال الصحافة بدأتها صحيفة " صدى الجزائر" بمقال يحمل عنوان: " الجزائر في خطر "[1] كما عمل على محاربة أنصار التجنس بالجنسية الفرنسية دون مراعاة للأحوال الشخصية التي كان يتزعمها ابن التهامي[2] وجماعته كما دعا إلى الوحدة الوطنية بين الجزائريين[3].

في جانفي1922 أسس الأمير خالد جمعية الأخوة الجزائرية كبديل لحركة الشبان الجزائريين وكان لهذه الجمعية برنامجا مسطرا ومن مطالبه نذكر:

- حرية التعليم وتعميمه
- تطبيق قانون كليمانصو 1919
- تمثيل عادل للمسلمين في المجالس الانتخابية واعطائهم الحق في ان تكون لهم مجالس الأمة ومجلس الشيوخ وتساوي في عدد النائبين
- إلغاء القوانين الزجرية والاستثنائية والمحاكم المختصة والرجوع للقوانين التابعة للحق العام[4]
- المساواة التامة مع الاوروبيين في المسائل العسكرية

---

[1] بسام العسلي, المرجع السابق, ص. 120

[2] – ابن التهامي: ولد في 1873/09/20 بمستغانم ظهر نشاطه السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، تزعم حركة الشباب الجزائري كان من المطالبين بالإدماج وأيد مطالب المؤتمر الإسلامي للمزيد أنظر: بشير بلاح، المرجع سابق، ص.432

[3] بسام العسلي, المرجع السابق, ص. 301

[4] – ابن الشيخ حكيم، دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912–1936، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2002/2001، ص.101

- الاعتراف بالحق للمسلمين الجزائريين في الوصول إلى كل درجات التوظيف العمومي غير معتمدين الا بشرط الكفاية[1].

للتعريف بهذا البرنامج سطر عدّة جولات ملقيا بذلك المحاضرات و موعيا بذلك الشعب الجزائري بحقوقه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وهذا ما أدى إلى انضمام العديد من الجزائريين إلى صفه حيث كان يفكر في تأسيس حزب سياسي ولكن الظروف لم تسمح له بذلك في هذه الأبناء كان المستعمر الفرنسي قد أحس بخطورة نضاله فبدأ يضيق على نضاله و أجبره على رحيل إلى فرنسا سنة 1923 حيث منه الحاكم العام بالجزائر التخلي عن السياسة التحريضية و خيره إمّا التمتع بتقاعد او التعرض للعروسة القاسية فختار خالد الأمر الثاني حيث واصل نشاطه السياسي عام 1924 حيث نشط عدّة ندوات و مؤتمرات للتعريف بالقضية الجزائرية .إثر انتصار الاحزاب اليسارية الفرنسية قدم مذكرة إلى رئيس الجمهورية هيريوHerriot، حيث تضمنت مطالب سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية كما طلب من الجزائريين الاندماج في الاحزاب والمنظمات النقابية الفرنسية والتي تدافع عن مصالح بلادهم حيث نجد كل من مصالي الحاج والحاج علي عبد القادر قد انخراطا في الحزب الشيوعي الفرنسي وأسسوا من بعد ذلك في 26 جوان 1926 نجم شمال أفريقيا[2].

ليتم نفيه من قبل الحكومة الفرنسية سنة 1924 إلى مصر ثم إلى سوريا[3].

---

[1] عمار عمورة, نبيل داودة, المرجع السابق, ص. 302

[2] –المرجع نفسه، ص.302

[3] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص10.

***نجم شمال أفريقيا :**

هو تيار وطني ويسمى ايضا بالتيار الاستقلالي كما يسميه البعض بالتيار اليساري الوطني الثوري وقد ظهر هذا الحزب في سنة 1926 رغم اختلاف المؤرخين في تحديد تاريخ نشأته بضبط فمنهم من يعيده إلى سنة 1924 رابطا ذلك بالزيارة التي قام بها الامير خالد إلى فرنسا والتي جمعته بالعمال الجزائريين وانتهى ذلك بتأسيس الحزب بينما يذهب مؤرخ آخر إلى أن التاريخ الحقيقي والرسمي بميلاد حزب النجم هو يوم 20 جوان 1926[1] بحيث كان النجم يتكون من 15 عضو في بداية تأسيسه منهم 05 ينتمون إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وكان رئيس الادارة الرسمي لهذا الحزب هو مصالي الحاج[2] وقد شكل البرنامج[3] في الحزب النقاط التالية:

- الاستقلال التام للجزائر
- جلاء قوات الجيش الفرنسي على التراب الوطني
- انشاء جيش وطني
- مصادرة الملاك الزراعية الكبيرة التي استولى عليها الكولون والشريكات الاحتكارية
- ارجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الجزائريين

---

[1] – العمري مومن, الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص. 34

[2] – أحمد مصالي الحاج: ولد في 1898/05/16 بولاية تلمسان مؤسس أول حزب سياسي في الجزائر وهو نجم شمال افريقيا وأصبح يسمى حزب الشعب الجزائري 1937 عاد لبعث الحزب الشعب المحلول بتسمية جديدة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ببعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. في 1946 تزعم التيار الوطني الذي نادى بالاستقلال التام للمزيد أنظر: عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، ط1، دار طليطلة ، الجزائر، 2009، ص.120

[3]–أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2003، ص.58

- إلغاء قانون الاهالي
- حرية الصحافة والمجتمع والتجمع وممارسة الحقوق السياسية والنقابية
- انشاء مجلس وطني منتخب
- حق الجزائريين في التمتع بجميع انواع التعليم [1]

في اوت 1936 قام مصالي الحاج بإلقاء خطاب في الملعب البلدي بالجزائر العاصمة أمام جمهور غفير وأعلن رفضه عن ربط الجزائر بفرنسا وفي 26 جانفي1937 حلت حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا نجم شمال أفريقيا واستمر نشاطه تحت اسم الأمة 11 مارس 1937 أسس مصالي الحاج ورفقائه حزب الشعب الجزائري في مدينة نانتير الفرنسية[2]

***فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين 1927:**

تأسست فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين في 18 جوان 1927 على يد مجموعة من الشخصيات السياسية المثقفة باللغة الفرنسية والتي كانت تتصف بالاعتدال وتتبنى الوسائل السلمية و الدبلوماسية من أجل الحصول على حقوقها السياسية و المدنية[3] و تشمل الأطباء و المحامين و الأساتذة و الصحافيين و الصيدلة و القضاة و المدرسين وهي جاءت رد فعل على ذلك التنظيم القوي الذي شكله رؤساء بلديات الجزائر بعد الحرب العالمية الاولى لمواجهة قانون فيفري 1919 وقد تشكلت هذه الاتحادية من

[1] – العمري مومن، المرجع السابق، ص–ص. 36–37

[2] – محفوظ قداش ومحمد قنانش، حزب الشعب الجزائري1937 –1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص. 11–12

[3] – عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، ط1، دار طليطلة ، الجزائر، 2009، ص.159

مجموع ثلاث اتحاديات مستقلة عن بعضها البعض و تمثل قسنطينة الجزائر العاصمة و وهران ومن بين هذه الثلاث كانت اتحادية قسنطينة أكثرها تمثيلا وكان من أبرز زعمائها: شريف سيسبان، فرحات عباس, محمد الصالح بن جلول. وقد برز هذين الآخرين كعنصرين ولعبوا دورا نشيطا وفعالا خلال الثلاثينات[1]

عقدت الفيدرالية أول مؤتمر لها في سبتمبر 9271 بنادي الترقي بمدينة الجزائر تثابر على استقطاب المنتخبين المسلمين ذوي الثقافة الفرنسية [2]اليها و قد عرفت هذه الاتحادية توسعا اكثر بعد فوز كثير من أتباعها في الانتخابات البلدية و العملات و حصولها على أغلبية المقاعد بالإضافة الى الدور الذي كان به يقوم به كل من رئيسها محمد الصالح بن جلول الذي تحول في غضون فترة قصيرة الى شخصية مرموقة و معروفة و هو الذي طبع مرحلة الثلاثينات ببصماته خاصة الدور الذي قام به لعقد المؤتمر الإسلاميالجزائري 1936 بالإضافة الى رفيقه فرحات عباس الذي سيكون له شأن كبيرا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية فيما بعد و الذي شكلت كتابته و مساهمته الصحفية من خلال جريدة التقدم[3]

برنامجها:

- افساح المجال للجزائريين للترشح والانتخاب في المجالس البلدية والعملات وغيره

[1] – العمري مومن، المرجع السابق، ص–ص.22–23

[2]– محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر–الرمز–المال، تر: عبد السلام عزيزي، د.ط، الجزائر، 2009، ص.53

[3]– المومن العمري، المرجع السابق، ص.23

- تطبيق مبدأ المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في المعاملة وفي جميع اليادين من بينها الأجور والعلاوات وكذا مدة الخدمة العسكرية[1]
- الغاء قانون الاندجينياء الذي يسمح بفرض عقوبات قاسية على المسلمين
- توفير التعليم والتدريب المهني لأبناء البلد الأصليين.
- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر[2]
- تطبيق مبادئ الحرية الدينية [3]

لقد سعت الاتحادية من خلال برنامجها المطلبي الى تحقيق الادماج التدريجي للنخبة المختارة المثقفة من الجزائريين في الحياة الفرنسية و يرون مناضلوها بأن استقلال الجزائر حتما يمر عبر تحقيق مساواة بين الفرنسيين و الجزائريين وقد عبر عن هذا التوجه أحد أبرز قادة هذا التيار وهو السيد فرحات عباس في كتابه الشاب الجزائري و تحت عنوان من مستعمرة الى مقاطعة جاء فيه على الخصوص :{ الجزائر أرض فرنسية و نحن فرنسيون لنا أحوال شخصية مسلمة....ونامل ان تتحول من مستعمرة الى مقاطعة و لا يوجد شيء في القران يمنع الجزائري فرنسيا طيبيا من الناحية الوطنية و انما المانع هو الاستعمار ...}[4].

[1] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعمارية و الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1954،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001،ص. 96

[2] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و الى غاية النهاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص–ص. 233–234

[3] – يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912–1948، الرجع السابق، ص.48

[4]مومن العمري, المرجع السابق, ص.24–25

ويستمر فرحات عباس على منهجه معبرا على توجه تياره من خلال تصريحه في جريدة الوفاق بعنوان:" فرنسا هي أنا " والشيء الذي يمكن استنتاجه هو أن جماعة النخبة قد بنت أحلمها على الرياح حيث اعتقدت بسلوكها بتلك السياسة المتذللة وسياسة الخضوع والاستعباد انها يمكنها الحصول على بعض فئات حقوقها المهضومة وهكذا وجدت نفسها مرفوضة من الطرفين فهي مرفوضة من قبل المجتمع الجزائري وكذلك لدى المستوطنين فكلما حاولت هذه الجماعة التقرب منهم أكثر كلما أبدى هؤلاء مواقف أكثر عنصرية وعداء ضدها.[1]

***حزب الشعب الجزائري:**

تأسس حزب الشعب الجزائري في شهر مارس 1937 على يد قادة النجم المنحل وعلى رأسهم السيد مصالي الحاج ولقد حدد الحزب هدفه في الدفاع عن مصالح جميع الجزائريين

دون تمييز ديني او عرقي وركز على المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ذلك الوقوف ضد قضية ادماج الجزائريين بفرنسا[2] ومن هنا يلخص برنامج حزب الشعب في هذه الكلمة الثلاث لا اندماج ولا انفصال وإنما تحرير مع العمل لتحسين حالة الشعب الجزائري ماديا ومعنويا ويحدد العلاقات بين الجزائر وفرنسا[3]

[1] – المومن العمري، المرجع السابق، ص–ص. 25–26

[2] – مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919– 1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص. 91

[3] – محفوظ قداش ومحمد قنانش، المرجع السابق، ص.22

***جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :**

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في بداية شهر ماي 1931 بالعاصمة وانتخب الشيخ عبد الحميد ابن باديس[1] رئيسا لها وتولى المناصب الهامة لنخبة من العلماء المصلحين واعترفت بها الحكومة الفرنسية ووافقت على قانونها الأساسي في نفس الشهر والسنة وكان هذا القانون يحتوي على 23 فصلا حددت فيها الجمعية إصلاحاتها الإدارية والاقتصادية وبينت فيها اتجاهها العام والتزمت في الفصل 3 من هذا القانون بأن لا تخوض ميدان السياسة مطلقا[2]

تتمحور أهداف جمعية العلماء المسلمين حول النقاط التالية:

- احياء الدين الإسلامي وتنقيته من ليدع والشوائب التي الصقت به
- العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية
- العمل على توحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام
- توعية الشباب من خلال مكونات شخصيته الجزائرية وتهيئته للنضال مستقبلا
- إقامة جسور للتعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والإسلامية
- الدعوة الى توحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب
- نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية [3]

[1] – عبد الحميد ابن باديس: ولد بقسنطينة 1889/12/04 التحق بجامع الزيتونة، أتقن أبجديات التربية الدينية و مبادئ اللغّة العربية بالاشراف شخصيا على المدارس التابعة لجمعية العلماء المسلمين من أجل دحض الأكاذيب الفرنسية و تنقية الشريعة الإسلامية من الشوائب و البدع توفي 1941. للمزيد أنظر: عبد الوهاب خليف، المرجع السابق، ص. 134

[2] – مناصرية يوسف، المرجع السابق، ص. 27

[3]– عبد الوهاب خليف، المرجع السابق، ص. 137

النشاط السياسي لجمعية العلماء:

بدأت المواقف السياسية تبرز لها عام 1932 من خلال قيام أعضائها بحملة تحسيسية تدعو الى مقاطعة البضائع اليهودية و محاربة فكرة إعطاء الجنسية الفرنسية الجماعية للجزائريين و باختصار فإن جمعية العلماء تعتبر حركة إصلاحية سلفية من جهة ولكنها من جهة أخرى تعتبر حركة قومية جزائرية تطالب الجزائر بالمحافظة على طبيعتها العربية الإسلامية [1].

أما على الصعيد السياسي فبالرغم من أنّ كثيرا من الباحثين يرون أن العلماء كانوا بعيدين عن السياسة الا أنهم أتفقوا على أن اهداف الجمعية كانت سياسية فبمشاركة العلماء في المؤتمر الاسلامي الجزائري في شهر جوان 1936 بعد ممارسة السياسة حليت لهم نعمة الخصوم و الادارة الاستعمارية حيث سلطت الضوء عليهم لدعوى أنهم انحرفوا عن هدفهم الديني[2] و هذه أوّل مرة تظهر الجمعية توجهها السياسي غير المعلن في قانونها الاساسي, و للعل رفض الجمعية تأييد فرنسا في الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939 يعّد موقفا سياسيا واضحا رغم دعوات الادارة الاستعمارية لمحاولة كسبهم[3].

[1]- عبد الوهاب خليف، المرجع السابق، ص. 140

[2] عبد الكريم بوصفصاف, جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الاصلاحي في الجزائر, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1985, ص. 167

[3] أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق, ص. 87

2/ رد فعل السلطات الاستعمارية على النشاط السياسي الجزائري:

مشروع بلوم–فيوليت

مشروع بلوم فيوليت[1] 1931, لقد كانت فرنيا تستخدم أسلوب الترغيب و تارة أخرى أسلوب الترهيب ضّد الحركة الوطنية حيث لوحت بعدّة مشاريع اصلاحية كمشروع فيوليت و وعدت بشتئ الوعود على لسان الجبهة الشعبية فعقب الاحتفال بذكرى الاحتلال ترأس موريس فيوليت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي من خلالها عهد اليه بدراسة الأوضاع بالجزائر وتقديم توصيات عن الإصلاحات التي يجب إدخالها وبالفعل قدمت اللجنة مشروع اصلاحات أصبح يعرف بمشروع فيوليت حيث تقوم حجة فيوليت في هذه الوثيقة على ان فرنسا سترتكب خطأ كبير إذا لم تتحرك لإجراء تغيرات بالوضع في الجزائر[2].

ويعد بلوم[3]– فيوليت خطوة فرنسية هامة في سبيل إصلاح وضع الجزائريين السياسي من وجهة النظر الفرنسية. [4]

وقد احتوى هذا المشروع على ثمانية فصول وخمسون مادة وأهم ما اقترح فيه هو إصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح زراعي وكذا تأمين نفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين, إلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين وأيضا زيادة حقوق

---

[1] – موريس فيوليت: هو الحاكم العام الفرنسي بالجزائر والذي كان متحمسا لفكرة الإصلاحات السياسية بالجزائر للمزيد أنظر: عبد الوهاب خليف، المرجع السابق، ص. 144

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1945، مج 3–4، ط.خ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005، ص. 18

[3] – بلوم ليون: زعيم الجبهة الشعبية الفرنسية الممثلة للتكتل اليساري الذي وصل الى السلطة في فرنسا عام 1936 برئاسته للمزيد أنظر: عبد الوهاب خليف، المرجع السابق، ص. 143

[4] – ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2001، ص. 220

الجزائريين لانتخاب ممثلين عنهم في مجلس الشيوخ مع زيادة تمثيلهم في المجالس المحلية, كما اقترح المشروع انشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسع جزائريين وإنشاء وزارة لشؤون أفريقية يدخلها جزائريون اما بالنسبة للجنوب الجزائري (الناطق العسكرية) فقد اقترح إعطاء بعض اجزائه الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة و أعتبر المشروع خطر يهدد الوحدة الجزائرية حيث عارضه نجم شمال افريقيا معارضة مطلقة لأنه يتناقض مع المبادئ الثورية للحزب بقيادة مصالي الحاج, أما العلماء فقد إعتبره ناقصا و لكنهم لم يتخذوا اتجاهه موقفا واضحا, فمشروع بلوم فيوليت فرض نفسه على الساحة السياسية الجزائرية خاصة ما بين1936-1938 أما عن المستوطنون الأوروبيون فقد رفضوه لكونه يقضي على التفوق العنصري, و بالتالي فقد خابت آمال الجزائريين في مشروع فيوليت و خابت ثقتهم في الجبهة الشعبية ولم يكتب مشروع بلوم_ فيوليت أنّ يرى النور مرة أخرى, حيث سحبته الحكومة الفرنسية نهائيا من البرلمان في شهر سبتمبر 1938[1].

*** حل الاحزاب والاعتقالات الوطنية :**

عملت الحكومة الشعبية في فرنسا على الحد من نشاط نجم شمال أفريقيا و ذلك للخطر الذي سينجم عنها خاصة بعد أن تسرب نشاطه إلى الجزائر و انتشر في اوساط الشعب و بذلك اصدرت الحكومة الفرنسية قرار بحل النجم في 1937/01/26 ووجهت له عدة اتهامات منها تعامله مع الفاشية و النازية و كذب مصالي الحاج هذه الادعاءات و أكد ان النجم كان يريد التعاون بين الشعبين الفرنسي و الجزائري و لكن هذا التعاون

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص-ص. 18-19

يجب أن يقوم على استقلال الجزائر[1] و نفس الشيء بالنسبة لفيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين حيث وجدت نفسها مرفوضة من قبل الإدارة الفرنسية وخاصة لدى المستوطنين فكلما حاولت هذه الجماعة التقرب منهم كلما أبدى هؤلاء مواقف اكثر عنصرية و عداء و حقد و مضاعفة لسياسة القمع و المطاردة التي كانت تلاحق الجزائريين و كذا فرض المزيد من القوانين الاستثنائية و الزجرية وهو ما زادا في احباطهم و شعورهم بخيبة امل في كل مرة و هو ما جعلهم في مركز ضعيف و دون تأثير يذكر و قد استمرت اتحادية المنتخبين المسلمين في نشاطها إلى غاية 1941 تاريخ صدور قرار حلها و عدم الاعتراف بوجودها [2].

بعدما تركز نشاط الجمعية و توسع تمثيلها بدأت تصادم الإدارة الفرنسية و تحتج على سياستها و أصبحت توالي الأنصار و تخوض في قضايا السياسية هنا بدأت الجمعية تواجه الضغوطات الفرنسية لأنها أدركت القوة الحقيقية التي تمثلها الجمعية فاجتهدت في صدها و ضربها.[3]

حيث تعرضت جمعية العلماء هنا للمضايقات من قبل الفرنسيين و ذلك من خلال بعض المدارس الحرة و كذا توقيف جريدة السنة و الصراط ثم الشريعة المطهرة وكذلك

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1930–1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1992، ص.153.

[2] – العمري مومن، المرجع السابق، ص.25–26

[3] – مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص–ص. 160–161

محاولة إجهاض المساعي و المجهودات التي قامت بها جمعية العلماء من أجل خلق وعي سياسي و نهضة ثقافية و إسلامية بالجزائر[1].

3-رد فعل الحركة الوطنية:

المؤتمر الإسلامي:

في إطار المساعي والمحاولات والنضال السياسي وعلى إثر نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات راود الأمل قادة الاحزاب الجزائرية في ان يحدثوا تغيير اجابي في السياسة الفرنسية وهو ما دعاهم إلى أحياء الفكرة التي دعا إليها الشيخ عبد الحميد ابن باريس في جانفي1936 لعقد المؤتمر إسلامي جزائري وكذا وضع برنامج شامل للإصلاح و فعلا انعقد المؤتمر في 1936/06/07 في قاعة سنما الماجيستك حاليا بالعاصمة حضره حوالى 04 آلاف مندوب.[2] و قرروا فيه اتخاذ المطالب كي تقدم إلى حكومة الجبهة المذكورة و التي منها:

- إلغاء كامل للقوانين الاستثنائية التي لا تطبق الا على المسلمين
- إلحاق الجزائر بفرنسا
- إصلاح هيئة المحاكم الشرعية مع المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية
- انتخاب المسلمين الجزائريين في البرلمان مع احتفاظ الناخبين بحالتهم المدنية
- الاعتراف باللغة العربية لغة قومية في الجزائر

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 141.

[2] – علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946– 1962، دار القصبة للنشر ، الجزائر، د.ت، ص51.

- القيام بتطهير عام في الإدارات الجزائرية.[1]

انتهت مجموعة المطالب المتفق عليها وهي توضح بأن المؤتمر تمكن من توحيد وجهات النظر المتباينة وتمكن ايضا من تشكيل اللجنة التنفيذية لكل الاتجاهات وقد كون الحاضرين في الختام وفد يسافر إلى فرنسا لتقديم هذه المطالب, وتمر الأيام ولا تحقق الوعود حيث عاد الوفد الفرنسي بوعود فقط.[2]

– وفي يوم 11 جويلية 1937 عقد المؤتمر الجزائري جلسته الثانية و جدد مطالبه ولكن جواب الحكومة الفرنسية كان التجاهل العام و اكتفت بتعيين لجنة جديدة لوضع تقرير جديد حول القضية الجزائرية خلال السنة و نصف و ذلك بقصد تنفيذه وفي مطلع اوت 1937 وجهت اللجنة الجهوية لقسنطينة التابعة للحزب الشيوعي الجزائري نداء تدعو فيه النواب الجزائريين إلى العمل من أجل انتزع التصويت على المشروع السابق[3].

و توصل المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية إلى اتخاذ قرارات حاسمة فالشيخ عبد الحميد ابن باريس وجه في 12 أوت 1937 نداء الى الشعب الجزائري يطالب فيه النواب الجزائريين بالكف عن أي تفوض مع الإدارة الفرنسية ما دامت الإصلاحات المقررة لم تنفذ وكان لندائه صدى كبير حيث بادرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر في نفس اليوم بتوجيه الدعوة إلى استقالة جميع النواب الجزائريين كما حددت اللجنة يوم 30 ديسمبر 1937 اخر

[1] – محمد إبراهيم جندلي، مبعث الحركة الوطنية بالجزائر ة امتدادها بعنابة 1919–1954، مطبعة المعارف، الجزائر، 2008، ص–ص 245– 246.

[2]– محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية1830 –1954، ط.خ، دار البعث، الجزائر، 1985، ص166.

[3] – علي كافي، المصدر السابق، ص. 53

اجل لتقديم الاستقالات وكذلك فصل النواب الجزائريين[1] الأعضاء في المؤتمر الإسلامي الذين لا يلتزمون بقرارات هذه اللجنة[2] حيث كان الهدف من وراء ذلك هو إجهاض ذلك المشروع و الحيلولة دون تجسيده في الميدان وهو ما تحقق فعلا من خلال رفض مجلس الشيخ الفرنسي في سبتمبر 1938 لهذا المشروع لتتلاشى بذلك احلام كل من دعاة الإدماج و جمعية العلماء المسلمين في الإصلاح الا ان هذا الفشل الكبير أنقص الكثير من الوزن السياسي لدعاة الإدماج في المقابل عزز المركز النضالي لحزب الشعب حيث كان بمثابة الانتصار السياسي لمطالبه الوطنية لاسيما المطالب المتعلقة بالاستقلال التام.[3]

[1] – حميد عبد القادر، فرحات عباس–رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، د.ت، ص.78.

[2] – علي كافي، المصدر السابق، ص. 53

[3] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.145.

الفصل الاول

إصلاحات حكومة ديغول أثناء الحرب العالمية الثانية ورد فعل الحركة الوطنية.

المبحث الاول: تحركات فرحات عباس وجسه لنبض السلطات الفرنسية الجديدة.

المبحث الثاني: بيان فيفري 1943.

المبحث الثالث: أمرية ديغول 1944

المبحث الرابع: رد فعل الحركة الوطنية عليها

المبحث الأول: تحركات فرحات عباس وجسه لنبض السلطات الفرنسية:

مع بداية الحرب العالمية الثانية أصدرت حكومة دلاديه مرسوم ماي 1939 الذي يسمح بموجبه للجزائريين بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية كما فرفض الشعب الجزائري المشاركة في الحرب العالمية الثانية دون مقابل فمشاركتهم شريطة أن تعيد لهم حريتهم و هذا ما قام به كل من فرحات عباس و ابن جلول[1] من انتقالهما الى باريس لاعتبارهم الغاية من المرسوم هي اشراك الجزائريين في الحرب العالمية الثانية.

و كما كتب فرحات عباس ردا رافضا على تهديد دلاديه حيث قال :"لا نستطيع أن ندفع عشرات الألاف من الجزائريين للتضحية من أجل اللاشيء، المسلمون لا يستطيعون في الموت دفاعا عن حرية الآخرين، و هم محرومون من هذه الحرية. فالتضحية يجب أن تكون مسبوقة بتحررهم الكامل", كما عمد فرحات عباس الى الاعلان عن توقيف النشاط السياسي لحزبه في 01 سبتمبر 1939 وأنه سيشارك إلى جانب فرنسا ضد الألمان وكان امله ليس متوقفا في حرية فرنسا فقط بل في انتقال الحرية لأرض الجزائر.[2]

في اوت 1940 صرح فرحات عباس من الجيش الفرنسي وعاد الى الجزائر – سطيف–بعد سقوط جيشها وحكومتها. كما اعتبر فرحات عباس إلغاء قانون كريميو عملا غير منطقي ويدخل في إطار التمييز العنصري وأن هذا الإلغاء جاء فقط لتقديم

---

[1] – ابن جلول محمد الصالح: ولد بمنطقة الاوراس سنة 1884، بدأ نشاطه في الميدان الصحافة و شاركه في تحرير جريدة الاقدام و اعتبر أحد زعماء فيدرالية النواب، أسس التجمع الفرنسي الجزائري و كان مستشار بلدي سنة 1931: للمزيد أنظر، العمري مومن، المرجع السابق، ص.23

[2] – عزّ الدين معزة، فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899– 1985، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة قسنطينة، 2005، ص. 142

ولائها لألمانيا[1]. و في 12 أكتوبر 1940 قامت مظاهرات في مدينة سطيف بسبب عزل مدير مدرسة من منصبه بسبب كونه يهودي يساري فتدخل فرحات عباس وحرك سكان المدينة وأمرهم بالخروج الى الشوارع.

وفي يوم 12 ديسمبر 1940 رفض فرحات عباس تعيينه في مجلس مالي لتعويض المندوبيات المالية المنتخبة وتوجيهه لرسالة احتجاج للحاكم العام أبريال يوم 16 ديسمبر 1940ورسالة الى فدرالية المنتخبين المسلمين يوم 26 مارس1941يوضح في هذه الأخيرة عدم استقبال سكان مدينتي سطيف وقسنطينة هذا التعيين بالفرح لأنه لا يحل مشكلة الأكواخ القذرة. فاستجاب فرحات عباس لاستدعاء الحاكم العام أبربال للعاصمة حيث كان النقاش حادا بينهما وذلك لاتهامه بالتحريض ضد فرنسا. فتهديدات أبريال لفرحات عباس كانت كبيرة الصدى وهذا ما شكل شعبية كبيرة له.

كما رفض فرحات عباس التعيين كمستشار في المجلس الوطني[2]الذي أسس في 24 جانفي 1941 واعتباره تعيين يسيء للجزائريين.كما عمل الى تحريكه لشارع سطيف عن طريق المظاهرات كتمرد القناصة في الدار البيضاء[3].

---

[1]–علي تابليت، فرحات عباس –رجل الدولة، ط2، ثالة للنشر، الجزائر، 2009، ص.29

[2] – المجلس الوطني هو مجلس أسسه الحاكم العام أبريال في 1941/01/24 بناءا على رغبة حكومة فيشي بشرط تساوي بين المحتلين و الجزائريين لكنه تم تعيين خمسة مستشارين من المحتلين وهم : الجنرال فرنسوا رئيس فيلق المحاربين ،إيميل بورديير رئيس سابق للمندوبيات المالية ، أندري مالرمي وزير سابق و سيناتور و 2 من نواب اليمين هما ستانيسلاسديفو و بول سوران و 4 مستشارين جزائريين وهم: عبد الرحمان بوخردنة رئيس سابق لفيدرالية المنتخبين المسلمين لولادة الجزائر ، سيسبانالشريف رئيس سابق لفرع العرب في المندوبيات المالية، الآغا بن شيخة يوسف نائب رئيس فيدرالية الفلاحين ،الشيخ ابن زكري أستاذ في مدرسة بالجزائر أنظر: عز الدين معزة ، المرجع السابق ، ص. 149

[3] – المرجع نفسه، ص ص.147_148

و ارساله تقريرا الى الماريشال فيليب بيتان يوم 10 أفريل 1941 عن طريق ماكس بونافوس طلب المساواة في الحقوق في اطار الجمهورية الفرنسية خاصة أن الإدارة الفرنسية لم تستجب لمطالب الجزائريين في المؤتمر الإسلامي و رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على مشروع بلوم–فيوليت حيث ركز فرحات عباس في رسالته على سياسة المساواة بين المحتلين و الجزائريين مبرزا ما تعيشه الجزائر من أوضاع صعبة على جميع الأصعدة مضيفا اقتراحات لتغيير الوضع في الجزائر ليرد عليه بيتان 04 أوت 1941 و يؤكد له أنه سيأخذ اقتراحاته بعين الاعتبار[1].

كما وجه فرحات عباس في 04 أوت 1941 رسالة الى ابن جلول رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين يعلنه باستقالته من نيابة رئاستها, ليقدم استقالته في جويلية1492 من اللجنة المالية الجزائرية ورفضه تعيينه رئيسا شرفيا للجنة المسلمين لمساعدة فرنسا. هذا الرفض اعتبره الحاكم العام شاتيل إهانة له وتم استدعاءه ولكنه رفض دعوته، كل هذا برهن على موقف فرحات عباس الصريح والحقيقي المعادي للاحتلال.[2]

- كان فرحات عباس على اتصال بروبير مورفي خاصة في فترة نزول الحلفاء و أثناء هذه الفترة كان يكثر فرحات من نشاطه لأنه كان معجبا بأفكارهم خاصة الداعية الى تحرر الشعوب من سيطرة الاحتلال و الداعية لتطبيق ميثاق الأطلسي، كما أكد فرحات عباس لكل من خليفة بن عمار و أحمد بومنجل و شوقي مصطفاوي أن الأمريكيين قدموا له وعدا بتأسيس حكومة جزائرية من أجل هذا بدأ يحضر في مطالب لتقديمها لهم كما قد رسالة الى السلطات الفرنسية و الحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942 ثم اتبعها برسالة ثانية مع وجود بعض التغيير بها يوم 22

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.184

[2]– عز الدين معزة، المرجع السابق، ص157.

ديسمبر 1942 و كانت هذه الأخيرة موقعة من طرف فرحات عباس، عبد القادر السايح، الدكتور تامزاري و 12 عضوا من اللجنة المالية و 9 شخصيات.[1]

المبحث الثاني: بيان فيفري 1943:

عند قيام الحرب العالمية الثانية كانت طريقة المثقفين الجزائريين قد بدأت تغير من اتجاهاتها وأصبح هدفها المطالبة بالحقوق والحريات

ونظرا للظروف الصعبة التي كان يعيشها الشعب الجزائري وجه فرحات عباس رفقة مجموعة من المنتخبين الجزائريين إلى السلطات الاستعمارية نداء عاجلا لمراعات ظروف الشعب الجزائري في تعمل على تحسينها فتصاممت عنهم ولم تجبهم واكتشفت بأن طلبت إليهم ان يحثوا الشعب على مساندة فرنسا في الحرب.[2]

تم التنظيم لاجتماع بمنزل المحامي علي بومنجل بالعاصمة في 1942/12/12 وحضره كل من فرحات عباس ابن جلول الدكتور تامزالي، دكتور سعدان، محمد الهادي حمام، غريس احمد، قاضي عبد القادر، الأمين دباغين، حسين عسله، الشيخ خير الدين، العربي التبسي، توفيق المدني[3], واتفقوا على نشر بيان جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري وكلفوا فرحات عباس بتحريره

[1] على تابليت ، المرجع السابق، ص 30.

[2] سامي صالح الصياد ، غيلان سمير طه، فرحات عباس و دوره في السياسة الجزائرية 1899_1985، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، مج 19، العدد 1، كانون الثاني ، 2012،ص 368.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830_1954، المرجع السابق، ص 104.

و تم عرضه على مختلف الشخصيات الجزائرية التي صادقت عليه في فبراير 1943* تم في هذا البيان عرض ووصف حالة الجزائر وشعبها طيلة الفترة الاستيطانية كما عبر البيان عن آمال وما يطمع اليه الجزائريين في التحرر والاستقلال, لقى هذا البيان تضامن معظم النواب الجزائريين مع أصحاب حركة هذا البيان وترحيبهم به ولكي يسهل الحاكم العام بيرطونpeyrouton التعبئة العامة قبل هذا البيان في 31 آذار 1943 كأساس لإصلاحات مقبلة وترك 56 وجيها أو منتخبا مسلما يذيلونه بتواقيعهم.[1]

كما تم تقسيم البيان إلى خمسة أقسام تتطرق في الباب الأول إلى وضع الجزائر منذ نزول الحلفاء بها والقسم الثاني أهمية الحربين العالمتين الاولى والثانية في تحرير الشعوب وقسم ثالث المستعرض فيه العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1830 وسياسة فرنسا الاستعمارية والقسم الرابع بين فيه فشل الإصلاحات السابقة وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر والقسم الخامس والاخير تضمن مطالب الجزائريين

- إدانة الاستعمار الفرنسي والقضاء عليه واعتباره استغلال شعب لشعب آخر ومصدر نزاع وحروب بين الدول
- تطبيق حق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة والكبيرة
- منح دستور خاص بالجزائر[2]

*عبد القادر سايح ،ابن تونس ،تامزالي خليل، عبد الكريم بوصوف، ،أورابح ، ابن علي الشريف ، خيار طالب عبد السلام ، روني فوديل ، أحمد عبابسة، الدكتور الأخضري، خالد عبد الرحمان، لالوت محمد ، الشريف بن يوسف ، الاستاذ مصطافى، الدكتور فرانسيس، الدكتور ابن خليل ، الاستاذ غريب، عباس محمد الصالح الأمين لعمودي ، شريكي، الدكتور سماطي أيت أحمد الشريف ، بن حبيلس، حفاظ قاضي.

[1] شارل روبير أجيرون، تر: عيسى عصفور،تاريخ الجزائر المعاصر، ط1،منشورات عويدات، باريس،باريس، 1982،ص. 192

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية،1830_1954، المرجع السابق، ص105.

أ – أحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز في العنصر او الدين

ب– إلغاء الاقطاعيات والملكيات الكبيرة وتحقيق إصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية والرخاء لكل الجماهير الفلاحة

ج – الاعتراف بمبدأ الصحافة والاجتماعات

د –تطبيق مبدأ التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال الجزائريين ذكورا واناثا

هـ. اعلان مبدأ الحرية لجميع السكان وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة

و– مشاركة الجزائريين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية[1].

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الاحزاب

في 31 مارس 1943 قام الوفد الجزائري* بتسليم نص لبيان إلى الوالي العام ماسيلبيرطون وفي اليوم نفسه سلموا نسخا منه إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وبعثوا نسخا اخرى إلى الجنرال ديغول وحكومة القاهرة, كما وعد بيرطون الوفد بدراسة البيان باعتباره أساس لدستور الجزائر المقبل إضافة إلى ذلك وعدهم بتكوين لجنة لإعداد مشروع اصلاحات تنفذ في الحين حيث تم تكوين هذه اللجنة يوم 1943/4/3 باسم لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي[2],

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص.452.

*تمثل هذا الوفد في: فرحات عباس، ابن جلول، تامزالي، ابن علي الشريف، الأخضري.

[2] علي تابليت، المرجع السابق، ص.31

هذا البيان الذي يحمل افكار مصالي الممثلة في قيام دولة جزائرية وبرلمان لها رفضه الجنرال كاترو في شهر جوان 1943[1] أنظر الملحق رقم:01 ص 106 بعنوان بيان فيفري 1943

المبحث الثالث: أمرية ديغول 1944:

تناولنا فيما سبق مشروع بلوم–فيوليت من خلال محتواه إضافة إلى ذلك المواقف المختلفة منه باعتباره أحد الردود التي جاءت بها الإدارة الفرنسية وذلك في إطار سياسة الإصلاحات المنتهجة منذ سنة 1919 حيث تعتبر جميع هذه الإصلاحات في نظر الكثير بما فيها مشروع بلوم–فيوليت إجابة او رد فعل اتجاه المطالب التي نادت بها مختلف تيارات الحركة الوطنية وتمويه للإبعاد وصرف نظرها عن مطلبها الحقيقي وغير بعيد عن مشروع بلوم–فيوليت جاء مشروع اخر نادى به شارل ديغول آلى وهو أمريه 1944/03/06

أدركت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني خلال صيف 1943 جسامة المشاكل الاستعمارية وعلى وجه الخصوص المشاكل في الوطن العربي حيث في لبنان طالبت حكومة رياض الصلح مراجعة الدستور كما تعزز حزب الاستقلال بالمغرب الأقصى.وبهذا أراد الديغوليون احداث صدمة نفسية غير انهم وان قدموا وعودا لمدغشقر ولبنان فقد تدخلوا بعنف في شمال أفريقيا أين تم توقيف الوطنيين التونسيين والمغاربة فيما سعوا في الجزائر إلى ارضاء العناصر المعتدلة والتقليديين, وفي 1943/12/11 اقرت اللجنة الفرنسية للحرية الوطنية مبدأ تغيير الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.238.

بالمسلمين إلى فرنسيين اما عن المطالب الوطنية فلم تؤخذ بعين الاعتبار وكان على لجان الإصلاحات تقييم جميع المقترحات من أجل:

- منح النخب المسلمة قانون الأحوال الإسلامية والمواطنة الفرنسية

- توسيع حق اقتراع المسلمين والرفع من تمثيل المسلمين في المجالس المتداولة الجزائرية

- فتح المجال أمام المسلمين ليشغلوا أكبر عدد من المناصب الإدارية[1]

في 1943/12/12 زارا ديغول الجزائر والقى خطابه الشهير بقسنطينة مقترحا بذلك العودة إلى مشروع بلوم–فيوليت وقال:" قررت لجنة التحرير منح عدة ملايين من المسلمين الفرنسيين بالجزائر كامل حقوقهم المتعلقة بالمواطنة دون أن تقبل بمنع ممارسة هذه الحقوق او تجريدها بواسطة اعتراضات مؤسسة على الأحوال الشخصية ". كما أشار ديغول ايضا إلى زيادة عدد المسلمين في المجالس العامة التي بدورها تناقش المصالح المحلية مع تركيزه على ضرورة تحسين الوضعية الاجتماعية للفئات الشعبية ووعوده برفع الأجور[2]

وقد جسد الأمر الصادر في 1944/03/07 الأحكام الجديدة المتبناة من أجل الجزائر والتي كان محتواها كمايلي:

- إلغاء القوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939_1951، تر: أمحمد بن البار، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص865.

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص. 98

- التوسع في تمثيل الجزائريين المسلمين في المجالس المحلية ورفع عددهم من الثلث إلى النصف في الجمعية العامة التي حلت محل المجالس العامة في المناطق الريفية
- منح حقوق المواطنة الفرنسية كاملة لعشرات الألف من الجزائريين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية[1] كما نص المرسوم على رفع عدد من الناخبين الجزائريين إلى 5،1 مليون ناخب كما تم توسيع منح المواطنة الفرنسية إلى 65الف شخص[2]
- إعطاء عدد من الوظائف الإدارية لعدد من الجزائريين الذين تتوفر فيهم الكفأة[3]

و تكمن قرارات ديغول الثورية في أنه الانديجينيا وأقر مبدأ المساواة كما أنه قام بإلغاء المرسوم شرط التخلي عن الشخصية الوطنية للحصول على الجنسية الفرنسية[4], وهو ما اعتبره الكثير العودة إلى مشروع بلوم–فيوليت[5].

كما نص المرسوم على بقاء الهيأتين الانتخابيتين مع تمثيل الجزائريين في المجالس العامة والمندوبيات المالية بنسبة خمس أعضائها كما نص على ان سكان وادي ميزاب وسكان سائر المناطق الصحراوية انهم يخضعون لقانون خاص, ومن الملاحظ ان الأمرية زيادة على التناقض الحاصل بين موادها تتناقض من حيث مضمونها مع الخطاب الموقع عليها والذي القاه ديغول بمناسبة انعقاد ندوة برازفيل وعلى الرغم من ذلك

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص. 218

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص. 99

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 218

[4] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص.99

[5] خضير إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث، 1830–1962، دار الغرب للنشر والتوزيع، د.ت، ص 376.

فإنها صدرت باسم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني وحضينا بمساندة المجلس الاستشاري وكذلك جميع الاحزاب المشاركة في المقاومة بما فيها الحزب الشيوعي الفرنسي.[1]

ولذلك فإن الإصلاحات التي وعد بها المرسوم لم تحظى برضى الشعب الجزائري حيث قابلها ببرودة تامة باستثناء العملاء الذين رحبوا بها معتبرين أنها خطوة هامة فضلا عن الرفض المطلب الشعب الجزائري للوعود كإصلاحات لمطالبه الاستقلالية إذ تمت مهاجمته على لسان رئيس الحزب مصالي الحاج لان مطلبه الوحيد هو الاعتراف بالجنسية الجزائرية وإنشاء دولة جزائرية مستقلة.[2]

وقد شكل الأمر الصادر 07 مارس الإجابة الرسمية للحكومة الفرنسية على البيان فبعدما كان رد الفعل الفرنسي تأجيليا مع الحاكمين بيرطون و كاترو صار عمليا مع ديغول وكان ما آل النداء المنتخبين من أجل قبول الأمة الجزائرية الفشل ولم يكن لبحث فرنسا عن سياسة استعمارية جديدة الجرأة التي كان المجلس الاستشاري الذي تنبدأ بعد الحرب بصيغة جديدة للاستعمار والرافضة للإخضاع بدون شرط او قيد و الادماج و الحكم الذاتي[3]

وعليه فإن هذا القرار كان محل رفض القوى الوطنية التي شاركت في صياغة البيان واعتبرته اجراءا اداريا فرنسيا وحتى لا تعطي فرصة لأي تفسير قد تتخذ لها الإدارة الفرنسية في الجزائر حجة ضد المطالب الوطنية[4]. أنظر الملحق رقم:02 ص 107 بعنوان أمرية 07 مارس 1944

[1] محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتجاد كتاب العرب ،1999،،ص 44.

[2] خضير إدريس، المرجع السابق، ص 376.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص-ص. 868-869

[4] المرجع نفسه، ص-ص. 868-869

المبحث الرابع: رد فعل الحركة الوطنية على إصلاحات الفرنسية

حركة احباب البيان والحرية:

تزعم رفض القوة الوطنية من خلال رفض جمعية العلماء المسلمين كل مشروع يرمي الى الاندماج والتمثيل النيابي المشترك حيث رفضوه بشكل قطعي وصريح فالشعب لا يريد الاندماج مهما كان التعويض كما ليس في نيته مقايضة خصوصية شيء أكثر من قانونه الديني ويعتبر كل استكانة للإدماج هي محاولة لمحو شخصيته العربية بشكل خاص وهو مايتنفى وطبيعة كل إنسان اردا ان تكون له خصوصياته الخاصة وينافي القواعد النفعية العالمية. مبادئ النفق التاريخي والجغرافي واخيرا ينافي مصلحة فرنسا نفسها التي حاولت التجربة في مكان آخر دون أن تنال النتيجة المتوخاة.

حيث اجتمع رأيهم مع أراء كل من مصالي الحاج رئيس حزب الشعب والذي كان تصريحه واصلا وواضحا حيث أكد عدائه لمشروع بلوم فيوليت المعاد من قبل الجنرال ديغول في خطابه بقسنطينة وأبرز مرة أخرى بقاء الحزب لوطني وفيا في حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها[1]

وعليه فتأثير هذا التيار يكون محدودا و قد اعترف الحاكم العام كاترو الذي كان مكلفا بالإشراف على إصدار أمرية مارس 1944 بأن قادة تيارات الحركة الوطنية لم يقبلوا مشروع ديغول لأنهم وجدوه غير في حسب تعبيره و طالبوا من أجل ذلك بالحقوق السياسية, اما المستوطنون الفرنسيين فإنهم قد رحبوا به بناءا على ما أورده كاترو باعتباره أمرا واقعا و قبوله من طرفهم يعود إلى طبيعة محتواه فهو يتحدث عن منح الالاف من الجزائريين الجنسية الفرنسية و بتالي فالمعمرون على دراية تامة بأن تطبيق مثل تلك

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق, ص. 881-882.

القرارات لا تتم الا بحضورهم ثم إن تنفيذه مستحيل و الدليل ما حدث مع المشاريع الفرنسية السابقة خاصة و ان إدارة الاحتلال تضع مصلحة المعمرون فوق كل شيء[1].

وقد ذكر ابو القاسم سعد الله بأن أحد المؤلفين الفرنسيين المختصين في شؤون شمال أفريقيا تحدث عن ردود فعل الجزائريين على أمرية ديغول فقام بتصنيف مواقفهم بين مؤيد و معارض فذكر بأن المعتدلون قد رحبوا به أمثال الشيوعيين في حين رفضه الإبراهيمي عن جمعية العلماء المسلمين و مصالي الحاج عن الحزب الشعب الجزائري و أضاف بأن فرحات عباس طالب بإقامة علاقة على الصعيد السياسي بين الشعبين الجزائري و الفرنسي[2] ولقد حاولت فرنسا من خلال هذا المشروع بقيادة الحكومة المؤقتة التي يرأسها الجنرال ديغول ذر الرماد في العيون بإصلاحات شكلية و مغالطة الجزائريين ولكنها وجدت نفسها أمام مواجهة كتلة متصلبة يمثل فيها حزب الشعب الجزائري رأس الحربة و ذلك بصفته الحركة المنظمة و المهيكلة وكذلك بجمهوره و شعبيته التي لم تتخلى عن مبادئها و أهدافها[3].

في 1943/12/02 أطلق سراح فرحات عباس الذي يرفض بدوره الانضمام إلى الخطاب الذي شرع ديغول في القائه بقسنطينة فبدأ في الاتصال بقادة حزب الشعب الجزائري المختفي لأخبارهم بمشروعه الخاص بحركة احباب البيان والحرية كونه كان يقوم بعلاقات مع عدة مناضلين من حزب الشعب الجزائري رغم ان الحزب متشدد مع ان عباس يعتبر وطنيا برجوازيا كما أنه التقى بمصالي الذي لا يزال في الاقامة المحروسة حيث تحصل على موافقته وبعد صدور الأمر الرسمي بتاريخ 1944/03/07 الذي بدوره

---

[1] خيضر إدريس, المرجع السابق, ص. 376

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 223.

[3] خضير إدريس، المرجع السابق، ص376.

يمنح المواطنة الفرنسية لما يقارب 60الف من المسلمين حيث تأسست هنا حركة احباب البيان والحرية وكان الغرض منها جعل فكرة الأمة الجزائرية مألوفة وجعل الرغبة مقبولة فيما يخص تكوين جمهورية مستقلة ذاتيا ومرتبطة فيدراليا بجمهورية فرنسية متجددة مضادة للاستعمار بالجزائر.[1]

ومن هنا تأسس حزب جديد اسمه احباب البيان والحرية بسطيف الذي أعلن عنه فرحات عباس وهو حزب على شكل جبهة جزائرية انضم اليه الموافقون على بيان الشعب الجزائري الذي كان في شهر فيفري 1943 وهم:مصالي الحاج، الحاج الإبراهيمي، الأمين دباغين وأحمد فرانسيس،و حمل الحزب شعار الجزائر حرة.[2]

وهي تعتبر رد فعل على قانون 1944/03/07 الذي يمنح الجنسية الفرنسية لبعض الالف من الجزائريين كما أنه كان لا يلبي المطالب التي تضمنها البيان الملحق و هو لا يعدو ان يكون نسخة من مشروع بلوم–فيوليت سنة 1936.[3]

وكان الهدف من تأسيس هذه الحركة هو الترويج لفكرة الأمة الجزائرية الساعية بدورها إلى تكوين جمهورية مستقلة مرتبطة فيدراليا بجمهورية فرنسية متجددة معادية للاستعمار والامبريالية.[4]

لقيت حركة احباب البيان والحرية اقبالا واسعا من فئات الشعب الجزائري الذي لم ترهبه سياسة العنف والقوة التي انتهجتها السلطات الاستعمارية والجنرال كاترو لتشتيت

---

[1] شارل أنري فافرود، الثورة الجزائرية، تر: تابوية عبد الرحمان، سالم محمد، ط.خ، منشورات دحلب، د.ب،2010،ص138.

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 100.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص46.

[4] على تابليت، المرجع السابق، ص 31.

شمل النواب المسلمين و عزل عباس و باقي الوطنيين على الفئات الشعبية التي لم تتوانى عن حضور الاجتماعات التي كان ينظمها فرحات عباس لشرح الأفكار الواردة في البيان.[1]

تولى فرحات عباس تحرير قانونها الاساسي و قدم إلى محافظة الشرطة في قسنطينة للموافقة عليه و ذلك في 1944/04/04 ولكن المشروع بقي حبرا على ورق إلى غاية 1954/11/01.[2]

برنامج احباب البيان والحرية:

شكلت حركة احباب البيان والحرية تجمعا سياسيا يهدف إلى التعريف والدفاع عن بيان الشعب الجزائري يوم 1943/02/10 وكانت اهدافهم المحددة تتموضع في إطار عام في افريقيا وآسيا أين يمارس العنف والاعتداءات من قبل القوى الامبريالية ضد الشعوب الضعيفة فأحباب البيان والحرية يحاربون بالكلمة او الكتابة هذه الامبريالية ويعجلون بقدوم عالم جديد حيث تحترم الشخصية الإنسانية بحيث تكون كل الشعوب حرة.[3]

في 22 مارس عقدت الحركة مؤتمرها الأول وجاء في قانونها الاساسي:

المادة 3 و فيما يخص الجزائر فإن التجمع قد حدد لنفسه مهمة مستعملة هي الدفاع عن البيان و الادانة الصارمة للنظام الاستعماري من خلال تعسفاته وتميزه العنصري و في المادة 4: أشار إلى وسائل عمله الممثلة في إغاثة جميع ضحايا القوانين الاستثنائية

[1] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 101.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 46.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص884.

و الاضطهاد الاستعماري و كذا اقناع الناس مع تأسيس جمهورية جزائرية تتمتع باستقلال ذاتي مرتبطة باتحاد فيدرالي بفرنسا المتجددة المناهضة للاستعمار و المعادية للإمبريالية.[1]

وكذلك طالبت حركة احباب البيان والحرية بتسمية الجزائريين المسلمين وذلك لاستبعاد الأوصاف المفروضة عليهم من قبل الاستعمار فهي تسعى إلى بعث الفخر في نفوس الجزائريين بمحاربة مركب النقص الذي فرضه الغزو الاستعماري ورسخته الإدارة الفرنسية, وهنا ظهر البرنامج و كأنه تسوية بين الموقفين الرئيسين للحركة الوطنية أنصار الاستقلال و العناصر المعتدلة و الداعمة مع هذا للأمة الجزائرية, أمّا بالنسبة للتيار الأول فقد قبل البرنامج المقترح وأعطى رئيس حزب الشعب الجزائري موافقته على إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بالجمهورية الفرنسية وهو ما أذهل الإدارة الفرنسية بتقدم فرحات عباس وارتباطه الوثيق بمصالي الحاج.[2]

وبذلك بعثت هذه الحركة في قلوب الجزائريين باعتبارها حركة قومية تجمع في صفوفها كل الحركات الوطنية الأخرى حيث أصبحت كلمة الجزائريين لأول مرة موحدة وراء هدف واحد وهو الاستقلال والحرية ضمن إطار الشخصية الوطنية للجزائر فقد كان الإقبال عليها كبيرا و قد وصل إلى 5.00000 بطاقة انخراط وقد لعبت جريدة المساواة دورا كبيرا في اعلام هؤلاء المناضلين و تثقيفهم ثقافة سياسية.[3]

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص-ص 46-47.

[2] محفوظ قداش، المصدر السابق، ص-ص 884-885

[3] فرحات عباس، حرب الجزائر و ثورتها -ليل الاستعمار-، تر: أبو بكر رحال، مطبعة قفالة، المغرب، د.ت، ص 187.

ولضمان استمرارية التوجه الوطني لأحباب البيان والحرية أصدر مصالي الحاج تعليمات صارمة مناضلي القواعد الحزبية في كل أنحاء البلاد وذلك كي يشغلوا منصبي المالية والسكرتارية في جميع الفروع المحلية إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن مكتب اتحادية عمالة قسنطينة تشكل كله من مسؤولين قياديين في حزب الشعب الجزائري المحلول, اما بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فإنها هي الأخرى قد استعلمت غطاء أحباب البيان وذلك لتقييم مسيرتها وبلورة أفكارها و أرائها من خلال مذكرة مفصلة وجهتها بتاريخ 1944/08/15 إلى السلطات الفرنسية وذلك من خلال تسيير المساجد وسائر المؤسسات الإسلامية وان الشعب مسلم في الجزائر هو أولى من غيره باختيار أئمته ودعاته وأساتذته وقضاته باعتبارها مسؤولة عن رسالتها أمام الله وأمام كافة أفراد الشعب[1].

[1] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص-ص 48-49.

الفصل الثاني

نهاية الحرب العالمية وقمع الحركة الوطنية

المبحث الاول : مظاهر نشاط الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب.

المبحث الثاني: رد فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية.

المبحث الثالث: سياسة التهدئة و المشاريع الاصلاحية

1-مظاهرات الأول والثامن من ماي 1945:

الأسباب

- ميلاد حركة احباب البيان والحرية وما حملته من نشر للوعي الوطني بين أفراد الشعب رغم القيود المطبقة عليها حيث كانت حكومة شاطينيو تنتظر الفرصة السانحة حتى تقضي على هذه الحركة بحكم موقفها مع الأنجلو-أمريكان منعها أنداك وتأجيله إلى ما بعد الحرب[1]
- اجتماع قصر الشلالة في 1945[2]/04/18 حيث وضع مصالي تحت الاقامة الجبرية ثم نفي إلى برازفيل (الكونغو) ثم الى باكوما[3] .
- ظهور هيئات عالمية مثل الجامعة العربية في 1945/03/22 والأمم المتحدة[4]
- تصريح ديغول في برزافيل[5]1945.

---

[1]أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المصدر السابق، ص.232

[2] اجتماع قصر الشلالة: هو دسيسة بوليسية محكمة حيث قرر حاكم عمالة الجزائر لويس بيريي عقد اجتماع تقليدي وكان يضم كل من رؤساء الدوائر و العملات و محافظي بلديتها المختلطة و قياد الناحية و أغواتها و باش أغواتها حيث اختير مكان قصر الشلالة وتم وضع مصالي الحاج تحت الاقامة الجبرية و اعتقال مناضلي حزب الشعب الذين كانوا ينشطون في قسمة المحلية لأحباب البيان والحرية من بينهم سعد دحلب للمزيد أنظر: الملحق 4

[3] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.136.

[4] صباح نوري العبيدي، الجزائر في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945، أطروحة دكتوراه تخصص فلسفة في تاريخ الحديث، كلية التربية ابن رشد، قسم التاريخ، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص.220

[5] الطيب الباز، مظاهرات الثامن ماي 1945 في الجزائر-الأسباب والنتائج-، المجلة التاريخية الجزائرية، مج5، العدد 01، الجزائر، 2021، ص.620

- التجنيد الإجباري المفروض على الجزائريين من قبل الإدارة الفرنسية مقابل حريتهم واستقلالهم
- انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو في ابريل–مايو 1945.[1]
- خروج الجزائريين للاحتفال بنهاية الحرب العالمية الثانية والمناداة بالحرية والاستقلال في إطار الميثاق الأطلسي الي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها وإطلاق سراح المعتقلين[2].

1–سير المظاهرات:

أ– مظاهرات الأوّل ماي

قررت قيادة حزب الشعب الجزائري بالعاصمة تنظيم مظاهرات ضخمة وطلبت قيادة حركة احباب البيان والحرية من الوالي perillier الرخصة لتنظيم المسيرة[3].حيث بدأت التعبئة الشعبية لمظاهرات 01 ماي 1945[4].

بناءا على قرارات إدارة حزب الشعب* إثر اعتقال ونفي مصالي الحاج إلى برازفيل ومن ثم الى باكوما

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص.426.

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والطبع، د.ت، د.ب، ص.177.

[3] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.63.

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، سلسلة صاد، د.ب، 1994، ص. 122.

*قيادة حزب الشعب تتكون من: محمد لمين دباغين، حسين عسله، حسين مقري، شوقي مصطفاي، الحاج محمد شرشالي، السعيد عمراني، أحمد بودة، أحمد مزغنة، عمار خليل، مبارك فيلالي أنظر: بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.135.

فارتأت القيادة انّ مناسبة عيد الشغل فرصة سانحة لإبراز موقفهم من هذا الفعل[1]

كما اتصل طلاب الثانوية بواعلي بناي لإشراكنا في المسيرة لكنه نهرهم عن ذلك مفضلا بقائهم في الاحتياط.[2]

لتعود وتؤكد القيادة من جديد على ضرورة سلمية المسيرة حيث جابت حشود المتظاهرين شوارع الجزائر ووهران والبليدة حيث كانت بقيادة مناضلو الحزب حاملين لافتات كتب عليها" أطلقوا سراح مصالي، أطلقوا سراح المساجين، الاستقلال" فحسب شهادة أحمد بودة*

وزعنا المناضلين على ثلاث مجموعات:

المجموعة 1: حي القصبة مكان التجمع سيدي عبد الرحمان

المجموعة 2: بئر خادم، بئر مراد رايس، بوزريعة، الابيار، التجمع الباب الجديد

المجموعة 3: بلكور، حسين داي، رويسو، الحراش، بولوغين التجمع ساحة الشهداء

ليتم التقاء المجموعات الثلاث في ساحة البريد المركزي.[3]أنظر الملحق رقم:03 ص108 بعنوان خريطة توضح مسالك سير المظاهرات 01 ماي 1944

---

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.136.

[2] حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح، 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، د.ب، 2002، ص.41.

*من بين المنظمين لمظاهرات الأول ماي 1945.

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.137.

ب- مظاهرات الثامن ماي

يوم الثلاثاء 8 ماي 1945 الموافق لسوق الاسبوعي لمدينة سطيف شهدت مختلف انحاء الجزائر مظاهرات شعبيه وتركزت بين قالمه وسطيف وخراطة[1] بعد صدور الامر بالتظاهر من قياده حزب الشعب وفضل تبليغه الى القاعدة النضالية حركة أحباب البيان والحرية لكن احمد بودة محمود عبدون ينكرون أن تكون قياده الحزب من اتخذت هذا القرار[2] ليتم منح رخصه لتنظيم المسيرة بشرط عدم رفع العلم الجزائري و المناداة بحياة مصالي الحاج[3].

و يضّيف شوقي مصطفي على ان المظاهرات كانت سلميه حيث يقول:<... انا الذي حرر التعليمات في هذا الشأن ولقد اكدت من خلالها على الطابع السلمي للمظاهرات.>[4]

انطلقت الشرارة من سطيف حيث وقع صدام بين الشرطة والمتظاهرين في محاوله نزع العلم الجزائري بالقوة فكان اول شهيد الكشاف بوزيد فعال الذي يبلغ 22 سنه[5] وسرعان من انضمت الى الشرطة جماعة مسلحة من المستوطنين (ميليشيا) واخذت

---

[1] Benjamin Stora, Messali Hadj 1898- 1974, pionnier du nationalisme algérien, éditions l'harmattan, paris, p.192

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.139

[3] الطيب الباز، المرجع السابق، ص.620

[4] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.139

[5] جاك موريل، رزنامة جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار، تر: عماد أيوب. مر: جمال عمار، ط1، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، د.ب،2017، ص.98

تفتك بالمتظاهرين والسرعان ما امتدت نيران المظاهرات لتشمل القرى والمداشر وانتشار اخبار العنف المسلط على المتظاهرين من طرف الشرطة الفرنسية[1] .

كما رغب فرحات عباس المشاركة في المظاهرات فذهب رفقة سعدان إلى زيارة الحاكم العام ايف شاطينيو لأجل تهنئته أين تم اعتقالهم وإرسال عباس إلى ثكنة بليسي في الآن ذاته كانت الأحداث قد بدأت في كل من سطيف وقالمة وذلك بخروج حشود كبيرة جدا من الشعب الجزائري.[2]

المبحث الثاني: رد فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية على المظاهرات:

1/- ضد الشعب:

أ/- أثناء مظاهرات الأول ماي:

- إطلاق الشرطة النار على المواكب في الجزائر وسطيف كإطلاق النار في الأول من ماي أمام سنما (الكازينو) في شارع بن مهيدي وسقط 04من حاملي العلم*

في حين المجموعة الثالثة واصلت مسيرتها وصولا إلى ساحة البريد المركزي.

في البليدة سقط محمد بن مراح شهيدا كما هو الحال في وهران و بالتالي فإن حصيلة أوّل ماي 06 قتلى و العديد من الجرحى[3]

[1] صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، محاضرات، قسم الدراسات التاريخية و الجغرافية،1963-1964،ص.50

[2] عمار عمورة، نبيل دادوة، المرجع السابق، ص.321

*حاملي العلم هم: غزالي الحفاف، أحمد بوغلام الله، عبد القادر زيار، عبد القادر قاضي.

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص-ص.137-145

ب/- مجازر الثامن ماي:

بعد ما شهده الشعب الجزائري من هجومات من طرف الشرطة الفرنسية و كذلك انضمام ميليشيات لهم و إقدامهم على القتل و الحرق للمحلات و تخريب للممتلكات وكأمثلة عن ما فعلته كمحاصرة 1000 متظاهر جزائري قرية شوفول(بني عزيز) بشمال سطيف حيث كان هذا في ظهر 08 ماي بعدما وصل خبر ما جرى في سطيف وكيف فتك المحتل الغاشم بشعب أعزل انتفض سكان ضواحي قالمة و خرّبوا بعض الممتلكات و قتلوا بعض الفرنسيين خلال 08 ماي ليلاً. [1]

تشكلت مجموعات من الجزائريين يوم 09 ماي 1945 و تسلحت باي سلاح ووقع بيدهم كم انتشرت الدعوة للجهاد في القرى المجاورة وراحت تهاجم الاوروبيين الذين تحصن داخل قلعة دوسي حيث احرقت بيوتهم كما قتل 10 من الاوروبيين وجرح اربعه كما كان الاوروبيين يطلقون النار على الناس من القلعة وما لبثوا حتى وصلت مصفحات الجيش المجهزة بالرشاشات الف 1000 خرطوشة وراحت تطلق على مجموع الناس تبعها سلاح المدفعيةالبحرية والطيران وانضمت لهم فرقه الأجنبية المرتزقة واستعمال القنابل حيث يصل عددها 18 قنبلة يصل وزنها الى 100 كيلو[2] كما احصي ما بين 88 الى 103 قتل و 150 جريح في صفوف الاوروبيين[3] وبلغ عدد الجزائريين 45000 قتيل[4] .

---

[1] بوعلام بن حمودة ،الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة و النشر و التوزيع، د.ب، 2012،ص.129

[2] Yves Benot, Massacres Coloniaux 1944-1950, la 5ém république et la mise au pas des colonies françaises, paris, 2001, p.13

[3] Benjamin Stora, Algérie 1954, éditions de l'aube, 2011, p.57

[4] Saad Dahlab, mission accomplie, éditions dahlab, 1990, p.22

تدخل الدرك والجيش وسلاح المدفعية البحرية والطائرات[1]وميليشيات المستوطنين[2] هو ما أجبر ثوار التاسع من أيار الى الهرب الى الجبال[3].

كان القمع فضيعا فنجد هنري علاق قد أكد على قتل دون شفقه كل من عثروا عليهم في طريقهم حتى الأطفال[4] وكان قد أخبره أحد الشهود: {... كان جنود الفرقة الأجنبية المرتزقة، يمسكون الأطفال الرضع من ارجلهم ويديروهم بسرعة ثم يرمونهم على جدار الصخر حتى يتناثر لحمهم فوق الصخور}[5].

أحرقت اكثر من 20 منزلا في قرية أيت صاير وقتل أي شخص ينتقل بين سطيف والريف وهتك الحرمات بواسطة الرومات السنغاليون [6].

منطقة كاف البومبا تم اقتياد 5 جزائريين وبللوهم بالبنزين وأحرقوهم وهم أحياء فقد امتلأت شعب خراطة بالجثث والتخلص من بعضها بالحرق, فالجثث كانت في ترمى في أفران الكلس حيث كان ساسي بن حملة يقيم على بعد 500 متر من فرن الكلس الموجود بقالمة حيث كان الدخان الازرق للجثث ورائحة اللحم المحروق لا تطاق واستمرارها لمدة أسبوعا كاملا. كما قام الجيش بتنظيم مراسيم الخضوع حيث كانوا يجبرون الناس على

---

[1] محفوظ قداش، 08 ماي 1945، تر: سميرة سي فضيل، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص.45

[2] Abderrahmane Bouchène et d'autres, histoire de l'Algérie à période coloniale 1832- 1962, éditions barzakh, Alger, 2012, p. 627

[3] جاك موريل، المرجع السابق، ص. 101

[4] هنري علاق، مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح والآمال، تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص. 144

[5] جاك موريل، المرجع السابق، ص. 101

[6] شيبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران 1، 2015، ص.237

السجود للعلم الفرنسي ويرددون:{... حن كلاب، وفرحات عباس كلب}. وبعد هذه المراسم يتم اقتيادهم واعدامهم, كما شاركت الى جانبهم ميليشيات نائب محافظه شرطة قالمة اشياري وريمون بقوة في القمع من خلال تنفيذ اعدامات فورية حيث يقول جاك موريل كنت أشاهد عدد من الشاحنات تخرج من مدينه قالمة ثم بعد مدة زمنية تتراوح بعشر دقائق و15 دقيقة حتى أسمع أصوات طلقات نارية, استمر ذلك لمدة شهرين كان افراد العصابات يجمعون الناس من كل مكان ليقتلوهم وكانت الاعدامات تجرى بشكل خاص في كاف البومبا وفي محجرة الحاج مبارك[1] .

الاعدامات بالجملة حيث تم في منطقة فيلار(واد الشحم) حيث صُف تسع مسلمين أمام الجدران وأعدمهم بالرصاص على يد العصابات ضف إلى هذا كله حرق المحلات التجارية وتخريب ممتلكات الشعب[2].

وقد طالت عمليات القمع حتى الجانب القضائي منه فبرغم من ارتكبها لمجازر غير قانونية عمدت إلى تغطية هذه المجازر بغطاء القانون فعمدت إلى القمع القضائي من خلال استصدار احكام قاسيه كالإعدام بالنسبة للمتهمين بالانتفاضة او تزعمها فقد صدرت أحكام ضد 1307 منهم 99 بالإعدام نفذت 22 حالة فيحين 2586لا يزالون ينتظرون المحاكمة[3]

---

[1] جاك موريل، المرجع السابق، ص.102

[2] السبتي بن شعبان ،الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954،رسالة ماجستير تخصص تاريخ المجتمع المغاربي الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2010،ص.72

[3] عبد السلام عكاش، القمع القضائي عقب حوادث 08 ماي 1945 وقانون العفو مارس 1946، دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية والوطنية، حلويات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد13، ديسمبر 2015، ص.338

2/- ضّد الحركة الوطنية:

لم تكتفي السلطات الاستعمارية الفرنسية فيما سبق ذكره ضد الشعب وإنما سلطت قمعها ضد الحركة الوطنية وعلى منضاليها فنجدها قد قامت ب:

- إيقاف قادة حزب الشعب الجزائري كمزغنة، عسلة، مقري
- زج المناضلين بالحزب في السجون
- اعتقال زعماء الحزب كفرحات عباس وسعدان
- حل حركة احباب البيان والحرية
- حظر صحيفة ليغاليتي[1].

المبحث الثالث :سياسة التهدئة و الإصلاحات الفرنسية

1/- قانون العفو العام:

أدركت الإدارة الاستعمارية الفرنسية حجم الهوة التي أحدثتها أحداث مجازر ماي 1945 و التي خلفت اكثر من 45 الف شهيد في صفوف الشعب الجزائري فأصدرت اصلاحات أوت 1945 التي أقرت بموجبها التمثيل النيابي للمسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي بعدد موساوي لعدد المستوطنين الاوروبيين بالجزائر حيث فسر عمار هلال هذه الإصلاحات بسعي الإدارة الاستعمارية لتهدئة المعمرين بعد المجازر و بهذا حاولت استيعاب القوى الوطنية من خلال هذه الإصلاحات الا ان حركة احباب البيان و الحرية والتي حلت في 14 ماي 1945 و أوصت بمقاطعة الانتخابات في أكتوبر 1945 فاضطرت فرنسا الاستعمارية عبر الجمعية التأسيسية (البرلمان الفرنسي) إلى إصدار

[1] محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني، الاسطورة و الواقع 1954-1962،تر: كميل قيصر داعز، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان،1983،ص.37

قانون العفو العام في 16 مارس 1946[1] وذلك بعد أن صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 1946/03/09 و الذي ينص على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و السماح بعودة النشاط السياسي.[2]

2/- إعادة بناء الحركة الوطنية:

أ- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:UDMA

بعد إطلاق سراح العديد من الزعماء الوطنيين أمثال فرحات عباس ومصالي الحاجوغيرهما نجد فرحات عباس فور خروجه قام و رفقائه بتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و وضعوا له برنامجا للعمل لا يختلف كثيرا بدوره عن برنامج احباب البيان و الحرية كما أصدروا جريدة الجمهورية الجزائرية و ذلك للتعبير عن أهدافهم و كذا أهداف حزبهم حيث كان لتغيير اسم جريدة المساواة إلى الجمهورية دلالة خاصة تدل على تغيير آراء و اتجاهات فرحات عباس و رفقائه و ذلك من خلال فكرة المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين إلى فكرة انشاء جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا.[3]

و رغم ذلك فإنهم اختلفوا مع زعماء حزب الشعب الذين يدعون إلى تحقيق الاستقلال التام من خلال اتجاهاتهم و أقوالهم :"لا نريد ادماجا ولا سيدا جديدا ولا

---

[1] عمار هلال، أبواب ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص-ص.361 362

[2] يحي بوعزيز الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه، المرجع السابق، ص.103

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص.117

انفصالا", وهدفهم من هذا هو تكوين شعب فتي تكوينا ديمقراطيا واجتماعيا وذلك بتجديد ثقافاته وأخلاقه.[1]

بعد استفادة فرحات عباس من قانون العفو العام بادر بالتقدم للانتخابات المجلس التأسيسي الثاني في شهر جوان 1946 باسم حركة الديمقراطية للبيان الجزائري وذلك تحت شعار الحكم الذاتي في إطار الاتحاد الفرنسي وكذا من أجل برلمان محلي وحكومة محلية ومواطنة جزائرية وبفضل مساندة العلماء له حقق حزبه نجاحا باهرا وذلك بوصوله على نسبة 72.5 من أصوات الناخبين اي تحصله على 11مقعدا من بين 13 مقعدا[2].

ب-الحزب الشيوعي الجزائري:PCA

كان الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد المسموح له بممارسة نشاطه السياسي في الجزائر لكونه يتمتع بدعم الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يشغل مناصب كبيرة الأهمية في الحكومة و بعد أحداث الثامن ماي 1945 عرف الحزب الشيوعي بعض التغييرات في مواقفه بشأن الوحدة، ان لم يكن جذري فإنه إيجابي إذ كان للانتخابات جوان 1946 أثرها في تخريب أماله ودفعته إلى التراجع عن بعض أسس سياسته فأصبح يعمل من أجل الاستقلال في إطار اتحادي وهو ما يكشفه التصريح الصادر عن لجنته المركزية بتاريخ 21جويلية1946 تحت عنوان " الحرية الأرض، الخبرة، جبهة وطنية، ديمقراطية جزائرية "[3].

---

[1] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه، المرجع السابق، ص-ص.103-104

[2] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، د.ب، د.ت، ص.304

[3] عامر رخيلة، المنعطف الحاسم في في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص.128

فقد بدأ عمار أوزقان يميل بحزبه بعد الحرب العالمية الثانية نحو مطالب الحركة الوطنية المنادية بالاستقلال و بدأ عمله نشيطا جدا في الجزائر ليس فقط على المستور السياسي بل أيضا على المستوى النقابي[1] .

وعليه فالحزب الشيوعي الجزائري اتخذ اسما جديدا يتمثل في حركة أصحاب الحرية و الديمقراطية وقد عبرت لجنته المركزية في التصريح سابق الذكر بالمطالبة بمجلس و حكومة جزائرية تسيير كل شؤون الجزائريين وإلغاء الحكومة العامة وادارتها الامبريالية ووجهت نداء لتكوين جبهة وطنية تضم حزب الشعب الجزائري و الشيوعيين و جمعية العلماء و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و الاشتراكيين دون تمييز عرقي أو لغوي أو ديني من أجل الجزائر حرة و ديمقراطية[2] .

حيث أعادوا النظر في مواقفهم ومارسوا النقد الذاتي على أنفسهم وذلك لأول مرة حيث اعترفوا ان انشاء مجلس جزائري ديمقراطي هو عبارة عن مطلب شرعي للفئات الشعبية ومن هنا جاء اهتمامهم بالمسألة الوطنية مع مطالبتهم لوزير الداخلية الفرنسي بإطلاق سراح مصالي الحاج[3].

ج –حركة انتصار الحريات الديمقراطية MLTD

بخروج مصالي الحاج من السجن بتاريخ 1946/08/11 سافر إلى باريس للاتصال بمنضاليه و دعي الجزائريين في 1946/10/13 و عمل على إعادة بعث حزبه من جديد و ذلك من خلال المشاركة في الانتخابات الخاصة بالبرلمان الفرنسي و المقررة

[1] أبو القاسم سعد الله، ج2، المصدر السابق، ص.74

[2] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص.128

[3] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص.119

يوم 1946/11/16[1], عاد مصالي الحاج و في جعبته برنامج سياسي طموح ينوي تطبيقه ميدانيا و تصادفت عودته مع تنظيم الانتخابات التشريعية حيث اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الشعب برئاسته و ذلك للنظر في قضية المشاركة في الانتخابات أو عدمها الا انه خلال هذا الاجتماع برز رأيان متباينان هناك من دعا إلى المشاركة تبناه مصالي و أتباعه دعا إلى مقاطعة الانتخابات تبناه لحول ومن خلال هذا برر مصالي الحاج ان الانتخابات عبارة عن وسيلة من وسائل الدعاية و النضال السياسي و هي فرصة للتعريف بالحرب و التأكيد على برنامجه عكس الرأي الاخر الذي رأى ان المشاركة في هذه الانتخابات بأنها ليست بالأمر الهين و انها ستأخذ وقت كبير منهم.[2]

كان من الضروري على إطارات الحزب الرد على هذا الاشكال و ذلك قبل إجراء انتخابات 16 نوفمبر 1946 و بعد نقاش و اجتماع مناضلي الحزب تقرر وضع قوائم مرشحي حزب الشعب الا انه تم رفض هذه القوائم لان هذا الأخير حل منذ 1939 فقدموا قائمة المرشحين نفسها باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهكذا ولدت هذه الحركة في شهر نوفمبر 1946[3]

د –جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

بمجرد ان أطلق سراح البشير الإبراهيمي في 1946/03/16 عمل على مواصلة نشاط الجمعية الاصلاحي وذلك عن طريق التركيز على الزيادة في بناء وتأسيس

[1] محمود عبدون، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، دار حلب، الجزائر، 2013، ص.89

[2] عمار هلال، المرجع السابق، ص.362

[3] مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص.183

المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر وكذلك عمل على بناء المساجد التي كانت تعرف اقبالا شعبيا.[1]

كما أن هذه الجمعية دعت إلى مواصلة نشر اللغة العربية وكذا تنقية الدين الإسلامي من الانحرافات والائمة المأجورين الذين يمثلون الدرع الواقي للاستعمار الفرنسي وهم بدورهم عملوا على تشويه الشريعة الإسلامية[2] إضافة إلى انها قامت بتسوية مسألة الأوقاف بطريقة منصفة وعادلة.[3]

ولقد نددت جمعية العلماء المسلمين بسياسة فرنسا التعسفية اتجاه المساجد والأوقاف من أجل الترويج لنشاطاتها شرعت الجمعية بإصدار السلسلة الثانية من صحيفة البصائر التي توقفت عن العمل منذ بداية الحرب العالمية الثانية حيث كان لهذه الصحيفة دورا بارزا في نشر أعمال الجمعية وتطلعاتها[4].

2-دستور الجزائر 1947:

بعد الحرب العالمية الثانية شعرت الحكومة الفرنسية بتزايد الضغوط الوطنية و تشدد مواقف المستوطنين حيث خططت إلى منح اصلاحات للجزائريين تضمن تعايش كل العنصرين المسلم و الأوروبي و كذا إسكات التيار الثوري المتنامي خاصة و ان سياستها القمعية و ضغوطاتها المتوالية لم تفلح في وضع حد لتوسعه و خوفا من ان تفلت الأمور من بين يديها بادرت إلى عرض مشروع قانون خاص بالجزائر[5] حيث وافق البرلمان الفرنسي يوم 20 سبتمبر 1947 على هذا القانون الذي يدمج بين الفيدرالية و الاندماج و

[1] خضير إدريس، المرجع السابق، ص.56

[2] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص.253

[3] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص.168

[4] خضير إدريس، المرجع السابق، ص.387

[5] مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص.185

كذلك مع انشاء جمعية جزائرية تتكون من مستويين يكون فيها التمثيل متساوي بين المسلمين و الأوروبيين.[1]

ومن هنا تم إصدار قانون خاص بالجزائر و الذي صدر في ظروف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تزايد الوعي الوطني بعد الثامن ماي 1945
- تقارب وجهات نظر وطنية وتزايد اليسار الاستقلالي
- محاولة فرنسا احتواء الحركة الوطنية وكذلك انشاء صراع وخلاف بين تيارات الحركة الوطنية.[2]
- خطورة الحالة في الجزائر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[3]

يعتبر قانون 20 سبتمبر 1947 الذي جاءت به الحكومة الفرنسية وذلك بهدف تحسين أوضاع الجزائر الداخلية ادماجيا كونه قانون اغرائي لدمج الجزائر بفرنسا وذلك حسب ما ورد في مواده التي كانت معظمها لصالح فرنسا عكس شكله الخارجي الذي كان ينبئ بإصلاحات تصونحقوق الجزائريين الا انه كان يسعى لفكرة ربط الجزائر بفرنسا أكثر من ذي قبل والتأكيد على فكرة الجزائر فرنسية.[4]

قد احتوى هذا القانون على 8 أبواب و60 مادة حيث جاء في مادته الاولى ان الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا كونها تتمتع بالشخصية المدنية ومن خلال تدقيقنا لهذه

---

[1] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص.128.

[2] يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1999،ص.117.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.346.

[4] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995،ص.124.

المادة نجد ان هذا القانون لم يعترف بشخصية الشعب الجزائري المتميز وهو ما لا يقبله الجزائريين ويتنافى مع ما يسعون لتحقيقه.

اما المادة الثانية تنص على ان تكون الجمهورية الفرنسية عضوا في الاتحاد الفرنسي مع الإشراف المشترك على الخارجية والدفاع والوطن فهذه المادة حافظت على ارتباط الجزائر قانونيا بالاتحاد الفرنسي بمعنى انها مازالت مستعمرة فرنسية ولا يحق لأبناء شعبها بإبداء رأيهم, اما عن المادة التي نصت على المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين من سكان العملات الجزائرية مع إمكانية احتفاظه بالحالة الشخصية الإسلامية حيث بهذه المادة اعتبر الجزائريين شعبا مفككا وانه مجموع من العناصر اهمها العرب والبربر[1]

مهما قيل عن هذا القانون وخاصة عن النسب مثل نسبة تمثيل المسلمين في المجلس فهو تقسيم غير عادل وان دل يدل على روح العنصرية والمفهوم عن هذا النظام انه يجعل قيمة الأوروبي الواحد تساوي ثمانية مسلمين جزائريين وكون بنوده مجحفة فإنه سرعان ما أفرغ من بعض محتوياته الايجابية إذ قامت الإدارة الفرنسية بتزوير الانتخابات وتحويل ذلك القانون إلى أداة قمع ووسيلة اضطهاد, حيث رفض هذا القانون من قبل الجميع (المستوطنين، الجزائريين، حركة الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)لكونه يقف حالا لما يطمع له ويضر بمستقبله وكذلك الجزائريين كما نجد أنه لم يرضي حتى منتخبي الإدارة الاندماجيين و كذلك قاطعة الشيوعيين وهو السبب الرئيسي في استقالة نواب حزب البيان من المجلس الجمهوري كما قامت حركة انتصار الحريات

[1] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص.310

الديمقراطية بتشهيره مع تأكيدها أنه ليس من حق فرنسا ان تشرع للجزائريين قانونا يسيرها.[1]

3-الانتخابات 1948:

تميزت الفترة الممتدة من 1945 إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية 1954 بأحدث هامة و خطيرة و كذلك مخضات عسيرة مختلفة عايشتها الحركة الوطنية و من بين هذه المخضات العسيرة أزمة الانتخابات حيث كانت البداية مع مصالي الحاج الذي شارك في الانتخابات تحت اسم حزبه الجديد حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946 و الذي تحصل من خلاله على تمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي كما دخل مرة اخرى في الانتخابات المحلية لعام 1947 حيث حققت فوزا كبير و قد أحرزت 110 بلديات على مستوى الاغلبية الساحقة و ذلك بفارق كبير بالنسبة لمنافسيها من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و الحزب الشيوعي و كذلك الإدارة[2] رغم العراقيل و الضغوطات العنيفة من قبل السلطات الفرنسية حيث ألقت على المئات من المناضلين و زّج بهم في السجون بسبب نشاطاتهم في الحملة الانتخابية و حماسهم في كسب قاعدة شعبية الا ان الكفة رجحت للفائدة حركة الانتصار[3].

و من خلال هذا الانتصار الذي احرزته دفع المعمرين للعمل و الضغط على حكومة فرنسا لوضع حد لهذا الزحف الوطني على المؤسسات المنتخبة حيث حمل المعمرون الحاكم ايف شاتنيو مسؤولية ذلك و اتهموه بالضعف, كما اتهم بسلوك سياسة مريبة مع الأهالي و هو الأمر الذي أدى إلى تأجيل انتخابات الجمعية الجزائرية التي كان

---

[1] مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص-ص.186-187

[2] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.174

[3] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص.268

من المفروض ان تجرى في منتصف شهر جانفي1948 إلى شهر أبريل[1] و السبب يعود إلى تعيين حام عام يكون بارع في تزوير الانتخابات و كذا تعيين الأشخاص الموالين لفرنسا.[2]

و هو السيد مرسيل ايدموند نجيلان تم تعينه ابتداء من يوم 1948/02/11 و بمجرد تنصيبه شرع في وضع أسس و أساليب لتزييف الانتخابات التي ستعرف باسمه[3] الا انه قبل قدومه تم الاتفاق بينه و بين المعمرين على مجموعة من النقاط اهمها:

- سد كل أبواب الجمعية الجزائرية في وجه الوطنيين
- تأجيل تطبيق بعض المواد التي نص عليها قانون1947/09/20 الخاص بالجزائر إلى حين آخر[4] وعند حلول نجيلان محل ايف شاتنيو لتحضير لهذه الانتخابات تزايدات الكثير من حدة الاتهامات ومن خلال هذا وعد مصالي الحاج انه في حال الفوز سوف يرمي بالمعمرين وكرد فعل على مصالي رد نجيلان قائلا:"سوف يروض ويدجن الوطنيين". حيث قام بشن حملة اعتقالات ضد المناضلين في صفوف كل من حزب الشعب وكذلك حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي تحصل على نسبة 30.6% من الأصوات ولم يتحصل حزب فرحات عباس الا على 17.5%[5] من الأصوات ومن هنا انطلقت عملية تزوير الانتخابات الخاصة بأعضاء المجلس الجزائري الجديد حيث في المرحلة الأولى قامت الإدارة الفرنسية بتعيين الأشخاص الموالين لها ورشحتهم للانتخابات على أنهم مستقلون, وفي

[1] جمال قنّان، المرجع السابق، ص.239

[2] محمد بن إبراهيم جندلي، المرجع السابق، ص.316

[3] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص.125

[4] جمال قنّان، المرجع السابق، ص.240

[5] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص.131

المرحلة الثانية قامت عشية الانتخابات باعتقال المترشحين من قبل حركة انتصار الحريات الديمقراطية كما أصدرت عليهم المحاكم الفرنسية حكما 80شهرا مع دفع غرامات تبلغ التكلفة 700.000 فرنك[1].

- تم القاء القبض عليهم 33 مرشحا قبل التصويت و أنائه حيث وقع التزوير كان محكم و مدبر من طرف الوالي العام نجيلان الا ان القناع قد زال على الإدارة الفرنسية و يعود الفضل بذلك إلى الحزب و احيط العالم بأسره بالكيفية التي لفقت بها الانتخابات الجزائرية[2] و من بين آليات التزوير التي كان يعتمدها نجيلان هي:

- الإخلاء بالنظام العام بالنسبة لدعائيين وقبل الاقتراع لم توزع مجموع البطاقات في المراكز
- منع الحركة من اقامة الاجتماعات العمومية
- حجز دفاتر البرامج الانتخابية كما أعطت الإدارة تعليمات بعدم السماح لمنسوبي المترشحين الوطنيين بمراقبة عملية سير الاقتراع
- ممارسة الضغط على الناخبين من طرف الدرك والشرطة

و أيضا إجبار المندوبين الوطنيين من طرف الحرص على التصويت وهي بدورها آليات ساهمت بشكل كبير في التزوير[3] و من دون أن ننكر بسالة المناضلين من خلال

[1] عمار بوحوش، المصدر السابق، ص-ص.316-317

[2] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه، المرجع السابق، ص.88

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص-ص.1068-1069

انتخابات أكتوبر 1947 و كذلك انتخابات المجلس الجزائري عام 1948 حيث كانت مقاومة شديدة الا ان الحزب واجهها بكل شرف و استحقاق[1] .

فالمشاركة كان ثمنها غاليا لكونها اصفرت العديد من سنواتها في السجن وملايين الفرنكات في الغرامات ثم تم مواصلة تزوير الانتخابات وذلك من خلال الوسيلة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية سنة 1948 وهي إقصاء المرشحين الوطنيين من المجلس الجزائري كما تم استعمال مناهج في التزوير الانتخابي نفسها خلال انتخابات أكتوبر 1950 و1951[2].

[1] يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962 ويليه قضايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز، ط.خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص.39.

[2] محفوظ قداش، المصدر السابق، ص-ص.1157-1158

الفصل الثالث

رد فعل الحركة الوطنية على السياسة الاستعمارية

المبحث الاول: بروز التيار الثورة في الحركة الوطنية.

المبحث الثاني: تكتل الحركة الوطنية من 1951- 1952.

المبحث الثالث: تصدع الحركة الوطنية وتفجير الثورة التحريرية.

المبحث الأول: بروز التيار الثوري في الحركة الوطنية

كان على الوطنية الثورية ان تتجاوز مرحلة الاضطراب وتمر إلى الثورة المسلحة حيث جاء المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15فيفري 1947 ليشهد ميلاد ذلك التنظيم العسكري الذي طالما انتظره الشباب الثوري المناضل داخل الحركة والأمل الذي راودهم منذ دخولهم في النضال السياسي وقد تم إطلاق المنظمة الخاصة على هذا التنظيم العسكري[1] وهي عبارة عن تنظيم ثوري انبثق عن حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب هو الذي يتولى التوجيهات العامة و يمول التنظيم بأحسن العناصر التي تقترحها قيادته ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها[2], ولم تأتي المنظمة الخاصة من فراغ بل سبقتها تجارب و محاولات وكانت امتداد لتلك المنظمات و الهيئات السرية التي تأسست أثناء الحرب العالمية الثانية و شكلت محاولات جادة و هادفة لإعداد للكفاح المسلح من قبل هؤلئك الشباب الذين كرهو حياة الجدل و الخلاف و النقاش السياسي العقيم و طالبوا بضرورة الإسراع في الاعداد للثورة المسلحة كمنهج وحيد لتحرير الشعب و الوطن من المحتل الغاصب[3].

حيث يعتبر تأسيس المنظمة الخاصة انتصار لمطالب الشباب الثوري المتحمس للكفاح و العمل المسلح الذي كان يرى بأن التجارب أثبتت فشل الوسائل السلمية وأن ما حدث في 8 ماي 1945 خير دليل ومن غير المعقول ان لا تتخذ الحركة وجهة جديدة لتأمين وجودها و لفرض مطالبها بإعداد عسكري عن طريق منظمة سرية حتى لا يأخذ المناضلين من جديد على غرة كما أخذوا في 8 ماي 1945 واعتبرت المنظمة الخاصة

---

[1] مومن العمري، المرجع السابق، ص.108

[2] طيب العلوي، المرجع السابق، ص.285

[3] المومن العمري، المرجع السابق، ص.108

النواة الصلبة لجبهة جيش التحرير الوطني[1] و يعتبر المناضل محمد بلوزداد[2] هو أب المنظمة الخاصة وهو الذي اقترحه اخلال المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية باعتباره أحد أعضاء لجنتها المركزية حيث كان رأيه ان العمل السياسي لا يجدي نفعا ة لابد من الاعداد للثورة واسترجاع السيادة الوطنية و كان المناضل محمد بلوزداد الرجل المناسب لتكوين هذه المنظمة لإعطائها بعدا ثوريا حقيقيا إذ لابد من تزويد أعضائها بكل ما يحتاجون اليه من تكوين سياسي و إيديولوجي و عسكري كما حددت ثلاث محاور أساسية لعمل المنظمة و نشاطها تتمثل في:

المحور الأول: ويتركز على التكوين العسكري

المحور الثاني: يتركز على التكوين العقائدي

المحور الثالث: يتركز على جمع السلاح و الذخيرة[3].

كما شكلت المنظمة الخاصة, L'OS الهيكلة العسكرية ووصلت إلى ما يقارب 6 أشهر وتشكلت أركانها كمايلي:

محمد بلوزداد: رئيس الجماعة

حسين أيت أحمد: رئيس هيئة الأركان

جيلاني بلحاج:المدرب العام

---

[1] المومن العمري، المرجع نفسه، ص.109

[2] ولد محمد بلوزداد في 3 نوفمبر 1924 بالجزائر العاصمة أحد قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية و أول رئيس للمنظمة الخاصة توظف في مصالح إدارة الشؤون الإسلامية في الحكومة الفرنسية بالجزائر انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1943 أصيب بالمرض توفي في 14 جانفي1952 أنظر: رابح لونيسي وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989،دار المعرفة، الجزائر، 2010،ص.21

[3] رابح لونيسي وآخرون، المرجع سابق، ص.265

محمد بوضياف[1] مسؤول قسنطينة.

جيلاني رقيمي. مسؤول العاصمة وضواحيها

محمد مبروك. مسؤول الشلف والظهرة

عمار ولد حمودة. مسؤول منطقة القبائل

أحمد بن بلة[2]. مسؤول وهران

محمد يوسفي مسؤول شبكة الاستعلامات و الاتصالات.[3]

وكانت طريقة الاتصال بين المنظمة الخاصة والمكتب السياسي يتم عن طريق وسيط او مندوب يسمى المندوب الخاص وكان في بداية الأمر أحمد مزغنة ثم خلفه حسين لحول ثم محمد خيضر واعتمدت المنظمة نظاما داخليا يتميز بالصرامة والدقة والانضباط الشديد

ويتمحور هذا النظام 8 فصول او مواد حددت المسائل الأساسية التي بدورها حددت نشاط المنظمة و عملها وهي:التجديد، النظام، الاجتماعات، السلوك، الرخصة، التصريح، التنقلات، المكافآت, كما أضيفت بعض المعايير الأخرى كشروط للانضمام إلى المنظمة

[1] محمد بوضياف ابن ولاية المسيلة اشتغل بمصالح تحصيل الضرائب بجيجل انضم إلى حزب الشعب الجزائري و بعدها أصبح عضو في المنظمة الخاصة ساهم في تنظيم اللجنة الثورية للوحدة والعمل وكان من مجموعة 22 المفجرين للثورة الجزائرية اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة 22 أكتوبر 1956 ، اغتيل في 29 يونيو 1962 بمدينة عنابة. أنظر: رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص.267

[2] أحمد بن بلة ولد بأغنية بالغرب الجزائري انخراط في صفوف حزب الشعب الجزائري والمنظمة الخاصة شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني سنة 1954 وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ وعين رئيسا للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال في 1962.توفي سنة 2012. أنظر: رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص.266

[3] الطيب العلوي، المرجع السابق، ص.287

الخاصة ونذكر منها التحلي بالخلق الحسن والأدب والالتزام بالدين الإسلامي والحماس والنشاط والرزانة وعدم الفوضوية ويتم ذلك عن طريق عملية تحري دقيقة وشاملة للشخص المجند[1] سواء كان منخرطا في المكتب السياسي سابقا ام لا ويجب أن يؤدي في حال انضمامه للمنظمة الخاصة أداء القسم والوضوء الاكبر لعدم رجوعه لنضال السياسي أبدا.[2]

اما على صعيد التنظيم العملياتي أنشئت مصلحة عامة تابعة لهيئة الأركان ضمن عدة شبكات مختصة على النحو التالي:

أ/_ شبكة التفجيرات: تتمثل مهمتها في وضع القنابل المتفجرة المحرقة والهجوم وكذلك مختصة بدراسة تقنيات الجسور حيث أشرف عليها عبد القادر بالحاج

ب/_ شبكة الإشارة: مختصة في الراديو والكهرباء وقد كونها المناضل محمد مبروك ثم أسندت مهمتها للمناضل عسلة رمضان

ج/_ شبكة التواطؤ: تهتم بإيجاد مخابئ للمناضلين المختفين من المناضلين حتى لا تدركهم القوات الاستعمارية واعداد مخابئ للأسلحة والذخيرة

د/_ شبكة الاتصالات: التي تتكفل بشراء أجهزة الاتصالات والتدرب عليها

هـ/_شبكة الاستعلامات: وهي تهتم بالاطلاع على تصرفات وتحركات الأجهزة العسكرية والبوليسية والإدارية الفرنسية وتعاقب الخونة[3]

---

[1] العمري مومن، المرجع السابق، ص.108

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص.48

[3] رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص.265

باعتبار المنظمة الخاصة هي في جوهرها منظمة شبه عسكرية بحتة فقد تم اخضاع المجندين فيها إلى نظام عسكري قائم على تقسيمهم إلى مجموعات وأنصاف المجموعات حتى تسهل عليهم تكوينهم وفي الوقت نفسه مراقبتهم لذلك كان التقسيم يعتمد أقل عدد ممكن من الأفراد

وتشكلت هذه المجموعات كمايلي

- نصف المجموعة: تمثل الوحدة القاعدية للنظام وتضم أشخاص أحدهم رئيس
- المجموعة: تتكون من ثلاث مجموعات وقائد مجموعة اي 10 أفراد
- الفصيلة: تتكون من مجموعة أو عدة مجموعات[1].

وقد واصلت المنظمة الخاصة نشاطاتها العادية رغم الهزات التي أصابتها بداية بفقدان مؤسسها محمد بلوزداد مرورا بعزل رئيسها الثاني حسين آيت أحمد و رغم هذه الانتكاسات حاول قادة المنظمة الخاصة تكملة المهمة التي وجدت من أجلها ولو بصورة محدودة وكان من بين نشاطاتها في تلك الفترة كتابة البيانات و نشرها و توزيع المنشورات السرية و تعليق الإعلانات و الشعارات الجماهرية كما تم إصدار كتيبات عن أعمال الاستعمار الوحشية بالإضافة إلى القيام بعمليات اعلامية لفضح المؤامرات الاستعمارية و تنظيم بعض المظاهرات و الاضرابات العملية وفي سنة 1950 تعرضت إلى الاكتشاف من قبل السلطات الاستعمارية وكانت لها عدة اسباب عن روايات كشفها و سببت خلفيات لها والتي وجهت كل التهم على حادثة تبسة واعتبرت السبب الرئيسي في كشفها[2]

[1] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.ب، د.ت، ص.74

[2] العمري مومن، المرجع السابق، ص.122

اكتشاف المنظمة الخاصة:

لم يكتب للمنظمة الخاصة أن تعمر طويلا فقد نشأت بعد المؤتمر الأول للحركة وتم اكتشافها في مارس 1950 وهذا رغم طابعها السري والاجراءات الصارمة التي اتبعت لتكوينها وحمايتها الا ان المادة التاريخية حول اكتشافها نادرة جدا وهناك ثلاث روايات حول عملية اكتشافها وهي كتالي:

الرواية الأولى: وكان مفادها أولا في معرفة السلطات الفرنسية بوجود تنظيم مسلح يعود إلى 15 ماي 1948 عندما اعتقلت السلطات الفرنسية ثلاث طلبة كان من بينهم امحمد يزيد الذي ضبط ويحمل وثائق عن الجيش الوطني السري ومن هنا بدأ الشك يتسرب إلى الإدارة الاستعمارية بوجود تنظيم سري عسكري ينشط للإطاحة بالنظام العسكري عن طريق ثورة مسلحة لكنها لم تستطع التوصل إليها

الرواية الثانية: تكمن فيما رواه أحمد بن بلة بالشأن الزر الذي سقط من الحقيبة التي تم بواسطتها حمل النقود من بريد وهران أثناء الهجوم عليه في 6 أفريل1949 ومن خلالها استطاعت السلطات الاستعمارية التفطن إلى وجود تنظيم سري مسلح ومن هنا بدأت المخابرات الاستعمارية في تتبع خطوات وتحركات مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية دون التوصل الى معلومات عن المنظمة لان هذه الرواية مستبعدة بسبب ضعف القرائن الدالة على حدوثها.[1]

الرواية الثالثة: يطلق عليها حادثة تبسة وهي الحادثة التي اتفق عليها. الكثير من المؤرخين و المناضلين الذين عاصروا ا الحدث فبعد انتهاء المنظمة الخاصة من تدريبتها العسكرية وبعد بعض العمليات التي قامت بها لكي تباشر في عملها الثوري المسلح لم تجد مسارها بعد اذا أصبح اعضاء المنظمة يشعرون بأنهم أصبحوا عديمي الفائدة و لما

[1] العمري مومن، المرجع السابق، ص.124-125

آلت اليه سياسة الحزب اصيب البعض بالإحباط تبعا لما أصاب بقية التنظيمات من فتور[1] وفي هذا الظرف وقعت المنظمة الخاصة التي أصبحت فيما بعد تعرف بالمؤمرة بيد احد المناضلين وهو عبد القادر خياري يحث كان مستاءا من فصله عن صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتبسة فأخذ يقبح في مصداقية الحزب و يهدد بإفشاء الأسرار التي كانت بحوزته[2] وفي عام 1950 وبينما المنظمة الخاصة العسكرية تستعد لخوض معركة تجريبية اذا بالسلطات الاستعمارية تكشف أمرها و تصل إلى السيد الذي كانت تبحث عنه لسنوات وذلك عن طريق الصدفة فقط بمدينة تبسة ذلك أن جماعة من جنود المنظمة كانوا يطاردونه في المدينة تبسة أحد عملاء الإدارة الاستعمارية الذي تعرف عن سر منظمتهم بواسطة صداقته لبعض أفرادها و الميول الوطنية التي يظهرها لهم واستعداده لخدمة أهدافه التي لها صلة بالناحية الإدارية من النفوذ بسبب كونه خبيرا غير أن المنظمة اكتشفت انه فقط سعى للاطلاع على أسرارها و تسليمها إلى المستعمرين.[3]

المبحث الثاني: تكتل الحركة الوطنية من 1951 الى 1952:

كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تتحمل لوحدها ثقل للقمع و لم يفهم الراي العام عدم تحقيق الاتحاد بين الاحزاب و قد ادركت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على الأقل قسم من اطاراتها صعوبة قيادة الشعب الجزائري وحدها الى الكفاح و قد كان يلزمها انضمام المجموعات الاخرى فحان وقت قبول ارضية تؤدي الى التخلي عن برنامجها فكانت الحركة مرغمة في 1951 على قبول هذا التنازل و قد سرت في الواقع لرؤية التشكيلات السياسية الأخرى تؤكد تضامنها مع مناضلي المنظمة الخاصة

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص.332

[2] شلالي عبد الوهاب، المنظمة الخاصة ومؤمرة تبسة، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص.98

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص.127

الموقوفين حيث كان للأحزاب الثلاثة MLTD و UDMA و الحزب الشيوعي الجزائري في المجالس المحلية و في الجمعية الجزائرية الفرصة للدفاع عن المواقف المتطابقة و قد كانت الحملات العديدة ضد تزوير الانتخابات و القمع مناسبة لجمع جميع مناضلي هذه الاحزاب الثلاثة, حيث لم يكن الحزب الشيوعي الجزائري منذ 1946 عن الدعوة لتشكيل جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية وجدد اقتراحه في جويلية1951 وقبلت الحركةMLTD هذه المرة تحالف الشيوعيين وهنالك دافعان اثنان يفسران هذا الموقف: حرص الحركة MLTD على كسب دعم الحزب الشيوعي الفرنسي لا سيما دعم نوابه في فرنسا ومن جهة اخرى الأمل لإرغام امريكا على الاهتمام أكثر بالجزائر, لقد بعثت الجمعيات الثلاث التي توحدت في رابطة احباب البيان لحزب الشعب الجزائري والاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر وجمعية العلماء المسلمين بتهانيها الى لجنة مساندة لضحايا القمع[1]وهي منظمة تم انشاءها في 23 افريل1948 برئاسة عضوية كبيرة من الشخصيات التي تمثل البرجوازية الوطنية وهي شخصيات ذات مهن حرة ولا تمثل اي حركة من الحركات الوطنية رغم انتماءها الى اتجاهات سياسية مختلفة[2] معبرة بذلك علنا عن تقديرها لشجاعة مناضلي حزب الشعب الجزائري MLTD. لقد تحقق الاتحاد الوطني و قد انتهجت جريدة الجزائر الحرة لهذا الوفاق للتجربة التي خاضتها احزاب مختلفة في المغرب و تونس حيث تشكل تجمع من الاحزاب في كل بلد[3].

تشكيل الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات:

دعت اللجنة الانشائية الى عقد اجتماع عام من أجل تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها فعقدت الاجتماع يوم 05 أوت 1951 بالعاصمة و كان

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص-ص.1163-1164

[2] مومن العمري، المرجع السابق، ص.151

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.1164

الحضور يتكون من ممثلي الحركات و الشخصيات الديمقراطية, فحضر الاجتماع عدد كبير من المسؤولين[1], كما عمدت الى اصدر بلاغا توضح فيه الاسباب الحقيقية التي كانت وراء دعوة الاحزاب الى ضرورة تشكيل هذه الجبهة, فقد عين العربي التبسي رئيسا لهذه الجبهة كما أنّ تشكيلة مكتبها الدائم تضم عشرة اشخاص, كما تضمن البلاغ اهداف الجمعية المتمثلة في النقاط التالية:

1-الغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951

2-احترام حرية الاقتراع في القسم الثاني الخاص بالجزائريين

3-احترام الحريات الاساسية للعقيدة والفكر والصحافة والاجتماع

4-مقاومة الاضطهاد بجميع صوره واشكاله لتحرير المعتقلين السياسيين

5-الفصل بين العقيدة والدولة.

و بالفعل استجاب الشعب لهذا الطلب في حين ان الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن موافقا على هذه النقاط.[2]

البرامج وهياكل المعتمدة من طرف الجبهة الجزائرية:

لقد كان تعسف وقمع الإدارة الفرنسية المتمثل في الاكراه والتزوير الممارس في انتخابات جوان 1951 اساس تشكيل الجبهة فقررت خوض عمل مشترك بغية العمل على الغاء الانتخابات التشريعية أشهر جوان 1951 وفرض احترام الحريات الاساسية ومحاربة القمع وقد جمعت الجبهة ثلاث احزاب سياسية MLTDو UDMA والحزب

[1] مومن العمري، المرجع السابق، ص.157

[2]علي كافي، المصدر السابق، ص.54

الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكانت اللجنة المديرة تضمن 60 عضوا و6 اعضاء عن كل واحدة من الحركات الاربعة وست شخصيات متنقلة وكانت الامانة الدائمة مكونة من 10 اعضاء. عضوان اثنان من كل حركة و عضوان مستقلان و قد تم اتخاذ اجراءات من اجل تفادي اختراق الجبهة من قبل MLTD او الحزب الشيوعي الجزائري و بهذه الطريقة تم منذ البداية اجنبي انضمام الجمعيات التابعة للأحزاب و خاصة جمعيات الحزب الشيوعي الجزائري و MLTD.[1]

كانت الجبهة في البداية محددة برنامجها و المخاوف المتبادلة بين الاحزاب حيث بقيت اهدافهم رغم كل شيء مختلفة فكانت MLTD ترغب في الخروج عن عزلتها لكن دون التخلي عن هدفها و هو الاستقلال التام و كان APP يريد بكل الوسائل الانضمام الى الاتحاد الوطني لكنه لم يرد التخلي عن مبادئ تحالفه مع الحزب الشيوعي الفرنسي و عن سياسته في المساندة اللمشروطة للاتحاد السوفياتي و قد انحنى الاتحاد الديموقراطي امام التيار الشعبي الذي لم يقبل التخلي عن مساندة المناضلين لكنه بقي حذرا لأنه لم ينسى تجربة احباب البيان و الحرية و كان يرغب خاصة في جعل الجبهة تجمعا لكل الديموقراطيين و أداة لمحاربة التزوير الانتخابي و في الاخير جمعية العلماء المسلمين التي منحت تزكيتها المعنوية للجبهة لكنها بقيت جد مرتبطة ب UDMA.[2]

نشاطات الجبهة الجزائرية:

انطلقت النشاطات بسرعة و تضمنت لجانا محلية حيث كانت توجد 36 لجنة في نهاية 1951 و تم القيام بأعمال عديدة منها إرسال لجنة تحقيق الى الاوراس, و قرارات تطالب بإطلاق صراح معتقلي المنظمة الخاصة و تناهض عمليات حجر جريدة الجزائر

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص.286

[2] يحي بوعزيز، سياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص.133

الحرة و عقد تجمعات في المدن الرئيسية فكانت الجبهة تنشط و لكن ضعف عدد اللجان المشكلة يترجم بعض الحذر و التردد لدى الاحزاب للانخراط كليا و كان هناك مشكل يشغل تلك التجمعات و هو مشكل الانتخابات المحلية لشهر اكتوبر 1951 فكان موقف MLTD معروفا و هو المشاركة في الانتخابات لان هذه الاخيرة لا تعبر عن الإدارة الشعبية و قد وصل الاتحاد الديموقراطي الى الخلاصات نفسها و كان على الحزب الشيوعي الجزائري الذي راودته الرغبة الى تبني الموقف نفسه لاتباع نصائح الحزب الشيوعي الفرنسي و اعلن عن مشاركته و هكذا وقع حزب الشعب الجزائري في العزلة من جديد و قد قررتMLTD و UDMA و جمعية العلماء المسلمين و الديموقراطيون المستقلون الذين كانوا يعتبرون أنفسهم بمثابة الممثلين المؤهلين للشعب الجزائري و بأن لا يكونوا ادوات للنصب و التزوير الانتخابي الجديد و ان يقاطعوا انتخابات7 و 16 اكتوبر 1951 و سجلت الجبهة موقف الحزب الشيوعي الجزائري و مواقف الحركات الثلاث و الشخصيات المستقلة للهيئة الثانية[1].

نهاية الجبهة الجزائرية:

رغم ما تميزت به الجبهة الجزائرية عن باقي المحاولات الوحدوية السابقة من جمعها لأول مرة جميع التيارات السياسية و حتى الشخصيات المستقلة الا ان هذه الميزة لم تشفع لها بالبقاء حيث انهارت بعد سنة فقط من انشاءها[2] و حكم على الحركة الوطنية بالجمود فلم تعد قادرة على توفير حاجيات المجتمع كان الجميع يعتقد ان الوحدة هي الكفيلة بالخروج من المأزق و لكن وحدة الاحزاب من اجل الاستقلال اضحت مستحيلة لان هذا الهدف لم يكن مجسدا الا في افكار حركة انتصار الحريات الديموقراطية و ان

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص-ص.1166-1167

[2] مومن العمري، المرجع السابق، ص.171

امكن ايجاد قاسم مشترك ادنى لتحقيق الوحدة حول مسألة النضال من أجل الحريات فإن الامر لم يدم اكثر من سنة و هكذا فإن الجبهة الجزائرية التي انبعثت في اوت 1951 لم تلبث ان تلاشت وسط لا مبالاة الجماهير بعد ان شلتها الخلافات بين دعاة تعبئة الشعب و انصار الحوار مع فرنسا و ضلت الاحزاب السياسية متعلقة بالطرق الشرعية و البحث عن سبيل آخر الخروج من هذا الانسداد[1].

المبحث الثالث: تصدع الحركة الوطنية وبداية العمل الثوري

1-أزمة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية

تعرضت الحركة انتصار الحريات الديمقراطية لعدة ازمات ازمة الامين دباغين الازمه البربرية، أزمة اكتشاف المنظمة الخاصّةلكن أزمة1953 كان لها الاثر البارز في تحيين الآراء حول العمل الثوري ومعرفه توجهات الاعضاء وتعود جذور هذه الازمه عند قيام مصالي الحاج بجولة داخل الوطن لتوعيه الجماهير وحيث ألقي عليه القبض في مدينه الشلف 14 ماي 1952 ونفي بعدها الى مدينه نيورNIORT بفرنسا حيث وضع تحت الإقامة الجبرية ومن هناك كان يدير الحزب.[2]

فلا قرار يتخذ دون موافقته فمصالي كان يجسد السلطة وشرعيتها في شخصه وأصبح من الضروري وضع حدا لهذا الأمر ويجب تحديد مسؤولياته كرئيس ومسؤولية باقي الاعضاء كل هذه المشاكل أدت الى ضرورة انعقاد مؤتمر لتحديد الصلاحيات.[3]

عقد مؤتمر الحزب ايام 4، 5 ،6 أفريل1953 بحضور ما يناهز 100 مندوب جاؤوا من جميع انحاء الجزائر وكذلك من فرنسا جار الاجتماع في مقر الحزب بساحة

---

[1] محمد حربي المصدر السابق، ص.15

[2] عمار عمورة، نبيل داودة، المرجع السابق، ص.329

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.308

عمار القامه (شارتير سابقا) بالجزائر العاصمة كما كان مولاي مرباح الناطق باسم مصالي في المؤتمر حيث تم مناقشه أهم المسائل:

- سياسة الحزب وأيديولوجيته
- التوجهات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- انتخاب اعضاء اللجنة المركزية
- واقع المنظمة الخاصّة[1]

ولنقل ما تم الاتفاق عليه إلى مصالي الحاج فتنقل بن خدة إلى نيور الفرنسية حيث جرت لقاءات بين مصالي وبين بن خده خلال جويليه1953 في نيور حيث اطلعه بن خده على قرارات المؤتمر الثاني لكن مصالي أعلن رفضه لعلنية هذه الاصلاحات حيث ارسل مذكرة في سبتمبر 1953 كاشفا عن موقفه من قرارات المؤتمر وطالب صراحة بتفويض كل الصلاحيات والسلطات له وختم مذكرته بالجملة التاليه: {... لقد سحبت ثقتي من الأمين العام وأطلب منحي كل السلطات لتصحيح مسار الحزب}[2] .

في حين لم توافق اللجنة المركزية على مطلبه وتدافع على مبدأ القيادة الجماعية للحزب كما تم إبعاد مساعديه كل من أحمد مزغنة ومولاي مرباح واختيار كل من حسين لحول وعبد الرحمن كيوان مساعدين للأمين العام أدى هذا النقاش الى مشدات عنيفة بين الطرفين أنصار مصالي الحاج واعضاء اللجنة المركزية (المصليين والمركزيين) ظهر هنا

[1] عبد السلام كمون، مجموعة الإثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، رسالة ماجستير تخصص تاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر لعصور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2013/2012، ص.25

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.318

اتجاه ثالث حيادي لم ينحاز لأي طرف فهنا عمل هذا التيار على لم شمل الحركة الوطنية بتأسيسهم اللجنة الثورية للوحدة والعمل[1]

اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

في اواخر مارس 1954 تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل اثراء اجتماع ضم كل من حسين لحول، سيد علي عبد الحميد، محمد بوضياف، محمد دخلي بمدرسة الرشاد الكائنة بشارع علي عمار رقم 2 هؤلاء الذين كانوا كونوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل كما اصدر صحيفة الوطنية التي تم طباعتها في حي المسمكة لا بشيري[2] تشكلت هذه اللجنة في الوقت الذي بدأت بوادر الفرقة والانشقاق تتجلى فهذا التغيير احدث تغييرا جذريا على كل المعطيات المختلطة التي افرزتها الازمة واعادوا الشعب الجزائري في مجرى الكفاح التحرري[3] في حين نجد بعض المؤرخين يرجعون تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل الى فئتين:

- فئة 1 بقايا المنظمة الخاصة التي شرعت في إعادة تنظيم صفوفها مستقلة بذلك عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ويمثلهم محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد
- فئة 2 لجنة التنظيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية ممثلة من طرف محمد الداخلي (سي بشير) ومفتشها العام رمضان بوشبوبه(سيموسى)[4] هذه اللجنة تم بعثها من اجل لم شمل القاعدة النضالية ليؤكد على ذلك بن يوسف بن خده ان اللجنة الثورية للوحدة والعمل لم تكن حزبا ولا تشكيله ولا تنظيما سياسيا بل كانت

[1] عمار عمورة، نبيل داودة، المرجع السابق، ص.329

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.333

[3] خايفةمعمري، عبان رمضان، تع: زينب زخروف، ط2، الجزائر، 2008، ص138.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن ،الثورة الجزائرية 1954-1962،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007،ص 53.

كما يدل اسمها لجنه تسعى إعادة بناء وحده الصف داخل الحزب الشعب انتصار الحريات الديمقراطية.[1]

اجتماع الاثنين والعشرين 22

اجتمع الأعضاء 22 وهم: العربي بن مهيدي, عبد الحفيظ بوصوف, رمضان بن عبد المالك, رابح بيطار, السويدان بوجمعة,أحمد بوشعيب, مصطفى بن بولعيد, باجي مختار, محمد بوضياف, لخضر بن طوبال, مصطفى بن عودة, زيغود يوسف, حبشي عبد السلام, مشاطي محمد, ملاح سليمان المدعو رشيد, بو علي سعيد, عبد القادر العمودي, ديدوش مراد, محمد مرزوقي, عثمان بلوزداد و خليفة عبد القادر في حين غاب عنه الياس دريّش الذي نظّم الاجتماع عنده بمنزله [2] في حين مجموعة القبائل الكبرى غابت عن هذا الاجتماع لكنها كانت موجوده بالفعل في مسرح العمليات[3] .

تم اجتماع الأعضاء سالفي الذكر في 25 جوان 1954 بمنزل الياس دريش في المدنية كلو سامبولي سابقا الجزائر العاصمة حيث ترأس مصطفى بن بولعيد هذا الاجتماع وتم الاتفاق على الانتقال من مرحلة النضال السياسي الى مرحلة الكفاح المسلح كما تم الاتفاق على المنسق العام للثورة حيث يكون من بين الحاضرين والاكبر سنا حيث كان مضياف محمد ومصطفى بن بولعيد هم الاكبر سنا فتقرر اجراء انتخابات هذه المسؤولية الا ان الانتخابات أسفرت لمصطفى بن بولعيد ومع هذا فقط فقد تقرر اجراء انتخابات بينهما في حين كان بن بولعيد يريد ان يتولى بوضياف هذه المسؤولية الا ان الانتخابات اسفرت على 17 صوتا لمصطفى بن بولعيد في حين تحصل محمد بوضياف

---

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 332.

[2] زيبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص-ص 78-79.

[3] Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, Alger- livre, éditions Alger, 2011, p. 51

على اربعه اصوات مع هذا فقد اعلن بن بولعيد فوز بوضياف كمنسق عام للثورة[1] ومن حيث المسائل التي أثيرت في هذا الاجتماع فهي كالتالي:

- تاريخ المنظمة الخاصة منذ تأسيسها الى حلها
- حصيلة الاضطهاد وأزمه الحزب ودواعيها العميقة وتزامن هذا مع هذه الوضعية في وجود الحرب التحرير في كل من تونس والمغرب

وكان ختام هذا التقرير: {... كالتالي يجب علينا نحن قدماء المنظمة الخاصة أن نتشاور ونقرر مصير مستقبلنا} وبعد مناقشة برز موقفين –الاول يوحي بالانتقال ويوصي بالانتقال الفوري للعمل المسلح كوسيلة وحيده لتجاوز هذه الوضعية فيما يرى

- الاتجاه الثاني رغم انه لم يطعن في ضرورة العمل المسلح وإنما كان يرى أن الشروع فيه لم يحن بعد وتم اتخاذ القرار بعد تدخل السويداني بوجمعة حيث قال: {هل نحن ثوريون أم لا؟، ماذا ننتظر حينئذ للقيام بهذه الثورة اذ كنا صادقين مع أنفسنا}.

بدا محمد بوضياف في تشكيل لجنة للتحضير للثورة والمتكونة من خمسة أفراد تضم: مصطفى بن بولعيد ديدوش مراد العربي بن مهيدي رابح بيطاط محمد بوضياف[2] ثم انظم اليهم كريم بلقاسم في سبتمبر ليصبح ستة أعضاء[3] كما اضيف لهم

[1] طاهر زبيري، آخر قادة الاوراس التاريخيين 1929–1962 منشورات ANEP, الجزائر, 2008, ص. 138

[2] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب،2003، ص.73.

[3]أزغيدي محمد لحسن،مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956–1962، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص.61.

اعضاء الوفد الخارجي وهم احمد بن بله محمد خيضر وايت احمد[1] و هكذا تم تشكيل لجنة 6 زائد 3 أو ما يعرف بلجنة التسعة[2] .

اجتماع الاعضاء الستة:

عقد الاجتماع للأعضاء الستة في 10 اكتوبر 1954 ببيت بوقشورة حي بلا بوانت سابقا وتقرر فيه ما يلي:

- تقسيم الجزائر الى خمس مناطق عسكرية وتعيين مسؤوليها ونوابهم[3]

- لمنطقه الاولى :أوراس النمامشة بقياده مصطفى بن بولعيد ونائبه شيحاني بشير وعباس الغرور
- منطقه الثانية: شمال قسنطينة–ساماندو– بقيادة ديدوش مراد ونائبه الطاهر ونيسي
- منطقةالثالثة: القبائل بقياده كريم بلقاسم ونائبه زيغود يوسف لخضر بن طوبال عمر عمران وسعيدي حمدي
- المنطقةالرابعة: العاصمة بقياده رابح بيطاط ونائباه بوجمعة سويداني بوحجاج
- منطق الغرب: وهران بقيادة محمد العربي بن مهيدي ونائباه ابن عبد المالك وعبد الحفيظ بالصوف وبن علاء فرطاس[4]

---

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح،ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص.12.

[2]Khalfa Mameri, Abane Ramdane, le faux proces, Nelle ville étité le compte de salon du livre Slimane, p. 129

[3] بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة، الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على الجزائريين المسلمين 1954–1962، مذكرة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج الاخضر، باتنة،2014، ص18.

[4] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص381.

- شمولية العمليات العسكرية في كامل ارجاء الجزائر لان اعطاء أولوية لجهة على اخرى او الاعلان في جهة دون الاخرى يّعد تسهيلا للعدو في القضاء على الثورة لذلك كانت تأكيد على ضرورة شموليتها.

وفي اجتماع اخر عقدته لجنه الستة ببلديه الرايس حميدو بوينت بسكاد سابقا 23 اكتوبر 1954 من اجل اتخاذ القرارات التالية:

- تسمية الحركة بجبهة التحرير الوطني FLN وتنظيمها العسكري بقيادة أو تحت اسم جيش التحرير الوطني ALN[1] .
- تحديد تاريخ اندلاع الثورة بذره نوفمبر على الساعة 0 بعد منتصف الليل و الاحتفاظ بسريته [2]كما تم تحديد مصادر التمويل في هذه الحركة
- تحضير البيان الثوري الذي يذاع عندما تندلع الثورة [3]وكلف بتحريره ديدوش مراد ومحمد بوضياف كتب هذا البيان في بيت المناضل عليزعموم بإغيل مولا بضواحي تيزي وزو[4]

بدأتالمجموعة تشكل مجموعات الفدائيين الاولى وتكونهم بسرعة وتسلحهم لليلة الاول من نوفمبر [5]

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص.66

[2] عثمان مسعود، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط4، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص36.

[3]Mohammed harbi, les archives de la révolution algérienne, les éditions jeune Afrique, paris, 1981,p. 101

[4] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص. 101

[5] محمد بوضياف, التحضير لأوّل نوفمبر 1954, ط2, دار النعمان لطباعة و النشر, الجزائر, 2011, ص. 62

تفجير الثورة

بدأت الثورة الجزائرية المسلحة بعدد قليل جدا من الأسلحة الذي خبئ لأزيد عن سنة كامله فكانت هذه الأسلحة المتمثلة في البنادق الإيطاليةMousquetons وصلت الينا من ليبيا دخلت الى الجزائر من طرابلس الى غدامس ثم الى بسكرة تم استخراج السلاح المخبأ وتنظيفه ومن ثم توزيعه في كل مكان تقريبا خاصه الاوراس الذي يعتبر هو الحصن الاساسي للثورة, في الحين لم ترسل اي قطعة سلاح الى عمالة وهران لان المغاربة وعدوا بتقديم السلاح لنا ولكنهم لم يحضروا بعد ان تم الاتفاق على الموعد في منطقة الريف لكنهم لم يحضروا وعادة القافلة ادراجها, فشرع في الهجوم بالوسائل البسيطة التي كانت متوفرة [1]كما كانت جغرافية العمليات العسكرية حاضرة على الصعيد الوطني وتفاصيل العمليات التي وقعت كما يلي:

المنطقة الأولى: الأوراس

بسكرة: هاجمت مجموعة يقودها حسين بالرحيل محافظ شرطة بلدية مختلطة ومركز الكهرباء كما حاولت اضرام النار في محطه الارتال معمل التجارة "غوردون" حيث اسفرت هذه العملية على أربعة جرحى.

خنشلة: تم تحطيم مولد الكهرباء وتمكنت مجموعة بقيادة عباس لغرور من احتلال مركز الشرطة من تجريد الاعوان من سلاحهم كما تم إطلاق النار على مقر السكن المتصرف ادت هذه العملية الى مقتل قائم مقام دارنو قائد حامية المدينة.

[1] أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت،د.ب، د.ت، ص96.

باتنة: انطلقت العمليات متأخرة بعد بدء الانذار ولهذا لم تتمكن المجموعات التي يقودها بوشمال وعبيد الحاج الاخضر ابراهيم بوسته من بلوغ أهدافها وهي ثكنة صباحية ومخزن البارود وثكنة الحرس المتجول وكانت حصيلة هذا الهجوم مقتل شخصين هما الجندي بيار اوديات والضابط أوجين كوهي[1].

منطقه الثانية: شمال قسنطينة

تم إطلاق النار على مركز الدرك وكذلك على حارس المستودع الوقود كما تم تجريد الحرس البلدية من سلاحهم في كل من كوندي، سمندو، والخروب وسان شارل.

المنطقة الثالثة: القبائل

تم تخريب وسائل الاتصالات في كامل المنطقة وإضرام النار في مخازن التبغ ومهاجمة سكنات الدرك في ذراع الميزان وعزازقة وهجومات سريعة في برج منايل ادت هذه العمليات الى مقتل اثنين من حرس الغابات واحد في تيزي زنيف والاخر تيزي نتلاثا[2].

المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة

قامت ثلاث مجموعات بمدينة الجزائر تحت اشراف زوبير بوعجاج ويقودها كل من محمد مرزوق وعبد الرحمن قاسي وعثمان بلوزداد بوضع قنابل في اذاعة الجزائر ومعمل الغاز, اما في البليدة فقد تم الهجوم على ثكنة بيزو بقيادة رابح بيطاط حيث خسرت المجموعة ثلاثة من افرادها وجرح البعض واضطرت للانسحاب الى جبال الشريعة[3]

[1] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص114.

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية – سنوات المخاض-، المصدر السابق، ص-ص 19-20.

[3] المرجع نفسه, ص. 19

في حين لم تتمكن مجموعة عمار او عمران وبوجمعة سويداني بوفاريك من تحقيق هدفها وهو الاستيلاء على مخزن السلاح التابع للجيش حققت الاستحواذ على اسلحة مركز حراسة ستة بنادق وأربع رشاشات بفضل تواطئ سعيد بن طوبال كما نجحوا في اضرام النار في مخزن تعاضديه الحوامض[1].

المنطقةالخامسة: وهــران

هاجمت مجموعة رمضان بن عبد المالك بالظهرة ضيعتين بين ويليس ويوسكي كما قامت بمهاجمة كاسيني حيث تم مقتل الأوروبي لورون فرانسوا ومصرع حارس بالقرب من البلدية وتجريده من سلاحه، وقتل حارس ادارة الغابات بمنطقه سيدي بلعباس. كما حاولت مجموعة بن عوده اخراج قطار وهران – عين تموشنت عن سكته وقد فقدت المجموعة احد رجالها براحو قدة الذي توفي في 10 نوفمبر متأثرا بجراحه في حين لم تتمكن مجموعة الحاج بن علا بوهران من تحقيق هدفها ومهاجمة ثكنة المكان لسببين: اولهما افتقاره للسلاح, والثاني هو تخلي مساعده وهو جندي جزائري الذي كان سيتولى معاضدته من داخل الثكنة[2].

[1] محمد بلعباس, المرجع السابق, ص. 115

[2] محمد حربي, سنوات المخاض, المصدر السابق, ص. 20

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع و تحليلنا للسياسة الاستعمارية المطبقة من طرف الادارة الفرنسية ضّد شعب الجزائري و الحركة الوطنية ، توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها في مايلي:

- كان للحرب العالمية الاولى أثراً بالغا على الحياة السياسية وعلى المجتمع الجزائري حيث ساهمت في بلورة فكرة النشاط السياسي ونمو الوعي الوطنّي. مما ساهم في ظهور الاحزاب الوطنية مع مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، وقد ركزت في مطالبها على المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات والاصلاحات السياسية والاجتماعية، في حين ركزّ البعض الاخر على مطلب الاستقلال.
- عملت فرنسا منذ الوهلة الاولى لظهور النشاط السياسي بالجزائر الى مجابهته بشتى الطرق و الوسائل و التضييق على زعماء هذه التيارات و مصادرة صحفهم و غلق مقراتهم.

توحد زعماء الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية و تقديمهم لمجموعة من المطالب تحت اسم بيان فيفري 1943 الذي يعبّر عن الرفض المطلق للسياسة الفرنسية المرتكبة في حقهم ، ويعد ظهور حركة احباب البيان و الحرية كردّ فعل صريح هذه السياسة وخاصة صدور أمرية 07 مارس1944.

- ادت تلك التطورات التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية الى تحولات كبرى من حيث النشاط السياسي، إذ تطورت المطالب الاستقلالية لدى كثير من التيارات السياسية وعلى رأسها حزب الشعب الجزائري. وبروز فرحات عباس بمطالب جديدة تتوافق وطموحات الشعب الجزائري الخاصّة بتقرير المصير، بعد يأسه من مماطلات الفرنسيين واقتناعه بعقم النضال السياسي في ظّل الاضطهاد المطبق ضّد الوطنيين.

- مجازر 08 ماي 1945 و أثرها في تبلور الوعي الوطني من العمل السياسي الى العمل المسلح سواء لدى الشعب أو الحركة الوطنية.
- عودة الحركة الوطنية للنشاط السياسي بعد الحملة الاغرائية المنتهجة من قبل السلطات الفرنسية كقانون العفو العام.
- بروز فكرة العمل الثوري و بداية الاعداد له بإنشاء المنظمة الخاصّة التي كان لها الاثر البارز في توعية الشعب و تحقيق التفاف حول الثورة.
- رغم تعدد الأزمات التي عصفت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية الاّ أنّها لم تظللّهم عن الاستمرار و الإعداد للعمل الثوري الذي كان الهدف المنشود منذ أحداث 08 ماي 1945.
- تفجير الثورة كان تأكيدا على الوحدة الوطنّية ووحدة التراب الوطنّي وفشل السياسة الفرنسية في القضاء على الكفاح الوطني ومقومات الشعب الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

المصادر:

أ- باللغّة العربية

1-المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،

2-ـــــــــــــــــ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والطبع، د.ت، د.ب.1982

3-آيت أحمد حسين، روح الاستقلال، مذكرات مكافح، 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، د.ب، 2002.

4-بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د.ب، د.ت.

5-بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

6-بوضياف محمد, التحضير لأوّل نوفمبر 1954, ط2, دار النعمان لطباعة و النشر, الجزائر, 2011.

7-حربي محمد ، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، سلسلة صاد، د.ب، 1994.

8- حربي محمد ، جبهة التحرير الوطني، الاسطورة و الواقع 1954-1962،تر: كميل قيصر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان،1983.

9-زبيري طاهر ، آخر قادة الاوراس التاريخيين 1929-1962 منشورات ANEP, الجزائر, 2008.

10- عباس فرحات ، حرب الجزائر و ثورتها -ليل الاستعمار-، تر: أبو بكر رحال، مطبعة قفالة، المغرب، د.ت.

11- علاق هنري ، مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح والآمال، تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

12- كشيدة عيسى ، مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب،2003.

13- كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946- 1962، دار القصبة للنشر ، الجزائر، د.ت.

14- مهساس أحمد ، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2003.

ب- باللغّة الاجنبية:

1-Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, Alger- livre, éditions Alger, 2011.

2-Mohammed harbi, les archives de la révolution algérienne, les éditions jeune Afrique, paris, 1981.

3-Saad Dahlab, mission accomplie, éditions dahlab, 1990.

المراجع:

أ- باللغّة العربية:

1 = أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992.

2-ـــــــــــــــــ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1945، مج 3-4، ط.خ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005.

3- أجيرون روبير شارل، تر: عيسى عصفور، تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، منشورات عويدات، باريس، 1982.

4 - أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

5 - بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر1830 -1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006

6- بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7- بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة و النشر و التوزيع، د.ب، 2012.

8- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، ط1، دار طليطلة ، الجزائر، 2009.

9- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و الى غاية النهاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

10- بو صفصاف عبد الكريم, جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الاصلاحي في الجزائر, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1985.

11- بوعزيز يحي، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948، ويليه الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال 03 وثائق جزائرية، ط خ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

12- بوعزيز يحي، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962 ويليه قضايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز، ط.خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009

13- بوعزيز يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

14- بوعزيز يحي، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

15- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 19، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.

16- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

17- تابليت علي، فرحات عباس -رجل الدولة، ط2، ثالة للنشر، الجزائر، 2009.

18- تقية محمد، الثورة الجزائرية، المصدر-الرمز-المال، تر: عبد السلام عزيزي، د.ط، الجزائر، 2009.

19- ثينو نور الدين، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 2015.

20- حميد عبد القادر، فرحات عباس-رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، د.ت.

21- خضير إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث، 1830-1962، دار الغرب للنشر والتوزيع، د.ت.

22- خايفة معمري، عبان رمضان، تع: زينب زخروف، ط2، الجزائر، 2008.

23- رخيلة عامر، المنعطف الحاسم في في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

24- زبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد كتاب العرب،1999

25- زوزو عبد الحميد، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985.

26- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، د.ب، د.ت.

27- شلالي عبد الوهاب، المنظمة الخاصة ومؤمرة تبسة، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2016

28- زيبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

29- العسلي بسام، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، ط2، دار النفائس، بيروت، 1948.

30- العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، محاضرات، قسم الدراسات التاريخية والجغرافية،1963-1964.

31- العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية1830-1954، ط.خ، دار البعث، الجزائر، 1985.

32- العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

33- عباس محمد، نصر بلا ثمن ،الثورة الجزائرية 1954-1962،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

34- عبدون محمود، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، دار حلب، الجزائر، 2013.

35- عمورة عمار، نبيل داودة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، الجزائر عامة، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2008.

36- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939_1951، تر: أمحمد بن البار، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

37- قداش محفوظ، 08 ماي 1945، تر: سميرة سي فضيل، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص.45

38- قداش محفوظ, قنانش محمد، حزب الشعب الجزائري1937 -1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

39- قنّان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار، مج4، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

40- قنّان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، الجزائر، 1985.

41- لونيسي رابح وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989،دار المعرفة، الجزائر، 2010.

42- محمد الصلابي علي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضّد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر الى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، لبنان، دس.

43- مسعود عثمان، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط4، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

44- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

45- مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919- 1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

46- موريل جاك، رزنامة جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار، تر: عماد أيوب. مر: جمال عمار، ط1، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، د.ب،2017.

47- ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2001.

48- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.ب، د.ت.

49- هلال عمار، أبواب ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

50- الوناس الحواس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر،2012.

ب- باللغّة الاجنبية:

1- Abderrahmane Bouchène et d'autres, histoire de l'Algérie à période coloniale 1832- 1962, éditions barzakh, Alger, 2012.

2-Benjamin Stora, Algérie 1954, éditions de l'aube, 2011.

3-Benjamin Stora, Messali Hadj 1898- 1974, pionnier du nationalisme algérien, éditions l'harmattan, paris.

4- Khalfa Mameri, Abane Ramdane, le faux proces, Nelle ville étité le compte de salon du livre Slimane.

5- Yves Benot, Massacres Coloniaux 1944-1950, la 5ém république et la mise au pas des colonies françaises, paris, 2001.

المجلات:

1- الطيب الباز، مظاهرات الثامن ماي 1945 في الجزائر-الأسباب والنتائج-، المجلة التاريخية الجزائرية، مج5، العدد 01، الجزائر، 2021.

2- سامي صالح الصياد ، غيلان سمير طه، فرحات عباس و دوره في السياسة الجزائرية 1899_1985، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، مج 19، العدد 1، كانون الثاني ، 2012.

3- عبد السلام عكاش ،القمع القضائي عقب حوادث 08 ماي 1945 وقانون العفو مارس 1946، دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية و الشيوعية و الوطنية ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد13، ديسمبر 2015.

الرسائل الجامعية:

1-ابن الشيخ حكيم، دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2002/2001.

2-بن شعبان السبتي، الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954، رسالة ماجستير تخصص تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2010.

3-بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة، الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على الجزائريين المسلمين 1954-1962، مذكرة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج الاخضر، باتنة،2014.

4-شيبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران 1، 2015.

5-صباح نوري العبيدي، الجزائر في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945، أطروحة دكتوراه تخصص فلسفة في تاريخ الحديث، كلية التربية ابن رشد، قسم التاريخ، جامعة بغداد، العراق، 2013.

6-كمون عبد السلام، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، رسالة ماجستير تخصص تاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر لعصور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2013/2012.

7-معزة عزّالدين، فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899- 1985، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة قسنطينة، 2005.

8-نجلاء محمد بدر الدين دياب, السياسة الداخلية و الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد ودروو ويلسون1913-1921 , مذكرة ماجستير في الادب فرع التاريخ الحديث, جامعة عين الشمس, 2016

الملاحق

اللحق رقم:01 بيان فيفري1943

مـلــحق رقم (4)

بيان الشعب الجزائري ، فبراير 1943 م

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ 10 فبراير 1943 م ، ولطول البيان اكتفينا بالمقدمة التي تصـور الظروف التي صيـغ فيها البيـان والخاتمـة التي اشتملت على مـطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية) .

***

منذ 8 نوفمبر 1942 م والجزائر تعيش تحت احتلال القوات الأنكلو ـ أمريكية . ان هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسـا قد أحـدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقاً حقيقياً إلى السلطة . فكل فريق منهم : جمهوريون ، وديغوليون ، وملكيون ، وإسرائيليون ، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة .

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل أحد يبدو متجاهلاً حتى وجود ثماني ملايين ونصف من الأهالي . ولكن الجزائر المسلمة ، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس ، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها .

واليوم فإن ممثلي هذه الجزائر ، استجابة منهم للرغبة الإجماعية لشعبهم ، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم .

فاذا تحقق هذا ، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم . على العكس فإنهم ، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي ، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية .

أبوالقاسم سعد الله, المرجع السابق، ص.268

الملحق رقم:02 أمرية 07 مارس 1944

ملحق رقم (5)

قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين
(مارس 1944)

(فيما يلي ترجمة لنص القانون المؤرخ بـ 7 مارس 1944 ، الذي أعلنت فيه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول منح بعض الجزائريين حق المواطنة الفرنسية . وهو مترجم عن الإنكليزية من نشرة (فرنسا الحرة) التي كانت تصدرها اللجنة المذكورة ، جـ 5 ، عدد 6 الموافق مارس سنة 1944) .

* * *

المادة الأولى : سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين . وكل الوظائف الرسمية ، سواء كانت مدنية أو عسكرية ، ستكون مفتوحة لهم .

المادة الثانية : سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين . وكل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة . على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية وحقوق الملكية .

المادة الثالثة : إن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين 21 سنة أو أكثر وهم : قدماء المحاربين ، وحملة إحدى الدرجات الآتية :

دبلوم التعليم العالي ،' بكالوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الأهلية الإبتدائية ، أهلية الدراسات الإبتدائية العليا ، شهادة الدراسات الثانوية ـ شهادة

أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق، ص273

الملحق رقم:03 خريطة توضح مسالك مظاهرات 01 ماي 1945

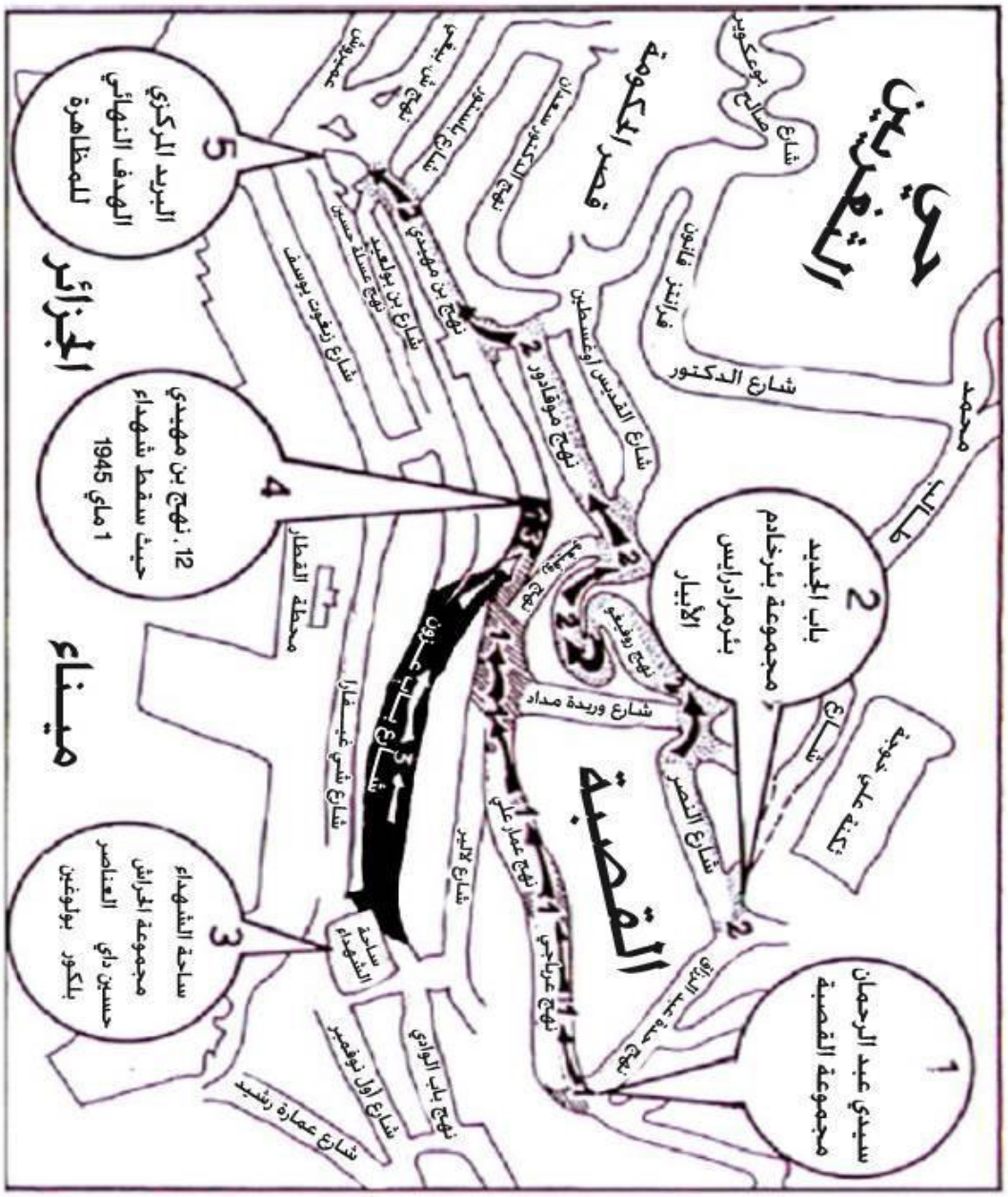

بن يوسف بن خدة, المرجع السابق, ص400

الملحق رقم03: مضمون المؤتمر الإسلامي

ملحق رقم (1)

مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري
جوان (يونيو) 1936 م

(في السابع من شهر جوان (يونيو) 1936 انعقد في مدينة الجزائر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان أول تجمع من نوعه في البلاد، وقد انتهى بالمطالب الآتية التي رفعها وفد عن المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس . وفيما يلي نص المطالب مأخوذاً من (الشهاب) عدد جويلية (يوليو) 1936 ، وهو عدد خاص بالمؤتمر ، ص 236 ـ 237) .

* * *

أولاً : إلغاء سائر القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين .

ثانياً : إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً ، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النيابات المالية ، ونظام البلديات المختلطة .

ثالثاً : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية . مع إصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي ، وتحرير هذا القانون .

ـ فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .

ـ إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً .

ـ إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .

ـ إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، وإلغاء إعتبارها لغة أجنبية .

أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص261

الملحق: 04 نظام جمعية العلماء المسلمين

ملحق (6)
القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومبادئها الاصلاحية[1]

الفصل الأول : تأسست في عاصمة الجزائر جمعية ارشادية تهذيبية تحت اسم « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » الخ .

الفصل الثالث : لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية .

الفصل الرابع : القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل .

الفصل الخامس : تتذرع الجمعية للوصول الى غايتها بكل ما تراه صالحاً نافعاً لها غير مخالف للقوانين المعمول بها ، ومنها أنها تقوم بجولات في القطر في الأوقات المناسبة .

الفصل السادس : للجمعية أن تؤسس شعباً في القطر وأن تفتح نوادي ومكاتب حرة للتعليم الابتدائي .

الفصل الثاني عشر : الأعضاء العاملون هم الذين يصح أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري بدون تفريق بين الذين تعلموا ونالوا الاجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية والذين تعلموا بالمعاهد الاسلامية الأخرى .

الفصل الثالث عشر : الأعضاء المؤيدون والأعضاء المساعدون يشملون كل

---

(1) يحتوي القانون الأساسي على ثلاثة وعشرين فصلاً . وقد اكتفيت هنا ، كما فعلت في الأطروحة بالفصول التي تمثل اتجاه مبادىء الجمعية . أما الفصول المحذوفة فلا تكاد تخرج عن المسائل المالية والادارية . وأود أنْ أذكر بأ ن هذا النص مأخوذ مباشرة من النص العربي ، اذ لا حاجة الى ترجمته من النص الانكليزي ما دام أصله بالعربية موجوداً .

أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص433

الملحق05 برنامج حزب نجم شمال افريقيا

ملحق (7)
برنامج نجم أفريقيا الشمالية ، 1933

ان برنامجنا السياسي لنجم أفريقيا الشمالية ، بعد أن درسته بعناية وحللته بعمق اللجنة الإدارية المؤقتة السابقة ، قد قدم وقرىء ، وصودق عليه من كل الأعضاء المنضمين إلى منظمتنا ، الذين اجتمعوا في جلسة عمومية ، يوم 28 ماي ، 1933 ، على الساعة الرابعة ، في 49 شارع دي بريتانو ، باريس (3) .

وان محتوى مواده بسيط ، ومفهوم جداً . وهو ، بالخصوص ، يستجيب كلية إلى آمال الشعب الجزائري .

وانه من المؤكد ان نوصي بأن يقرأه الشعب الجزائري باهتمام ، وأن يفهمه ، وأن ينفذه ويجب أن نعتبره نحن حلفاً وطنياً ، رابطاً جامعاً لكل الأهالي المسلمين الجزائريين ، عاملاً بإخلاص وتضحية من أجل الدفاع عن مصالحنا ، ومطالبنا العاجلة ، واستقلال بلادنا .

ومن أجل خلاصنا ، ومن أجل مستقبلنا ، ولكي نحتل مكاناً جديراً بسلالتنا في العالم ، فلنقسم جميعاً على القرآن وبالإسلام أن نعمل حتى النهاية لتحقيقه (البرنامج) ولانتصاره الأخير .

القسم الأول

1 ـ محو قانون الأهالي البغيض في الحال والغاء جميع القوانين الإستثنائية.
2 ـ العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا ، أو وضعوا تحت الرقابة الخاصة ، أو نفوا لارتكابهم شيئاً ضد قانون الأهالي أو قاموا بجرائم سياسية .
3 ـ الحرية المطلقة في السفر إلى فرنسا وإلى غيرها من البلاد الأجنبية .
4 ـ حرية الصحافة ، والإجتماع ، والتجمع ، وتوفير الحقوق السياسية والنقابية .

437

أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.437

الملخص:

تعّد مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الاولى من عوامل ظهور النشاط السياسي بالجزائر, الذي عُرف نشاطه تحت مسميات مختلفة, الامر الذي جعل الحكومة الفرنسية تتخذ اجراءات ضّد الحركة الوطنية كحل الاحزاب الوطنية و ضّد الشعب بارتكاب مجازر ضّد الانسانية, هذا الاخير الذي كان نقطة انعطاف لمسار الحركة الوطنية, وعامل فعال في التحضير للعمل الثوري المسلح بإنشاء المنظمة الخاصة و الاستعداد لتفجير الثورة من خلال اجتماع 22 وثم اجتماع لجنة الستة وتفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954.

الكلمات المفتاحية: السياسة الفرنسية, الحركة الوطنية, تفجير الثورة, المنظمة الخاصة, الاحزاب الوطنية, مجازر 08 ماي1945

:Abstract

The participation of the Algerians in the first world war is one of the main factors that lead to the emergence of political activity in Algeria. It defined its activity under different names, which made the French government take measures against the national movement, such as dissolving the national parties and moving against the people by committing massacres and crimes against humanity. The latter was a turning point for the course of the national movement. It was necessary to prepare for armed revolutionary action by establishing the Special Organization and preparing to start the revolution through the twenty-two meeting and the .meeting of the Six Committee after several crises that afflicted the party

Keywords: French politics, the national movement, the revolution breakout, the special organization, national parties, massacres of May 8, 1945